



٢٩- كتاب الخُذُود

١- باب حَدِّ السَّرْقَةِ وَنَصَابِهَا^(١)

(١) قال القاضي عياض رحمته: صان الله تعالى الأموال بإيجاب القطع على السارق ولم يجعل ذلك في غير السرقة كالاختلاس والانتهاب والغصب لأن ذلك قليل بالنسبة إلى السرقة، ولأنه يمكن استرجاع هذا النوع بالاستدعاء إلى ولاية الأمور وتسهيل إقامة البينة عليه بخلاف السرقة فإنه تندر إقامة البينة عليها فعظم أمرها واشتد عقوبتها ليكون أبلغ في الزجر عنها، وقد أجمع المسلمون على قطع السارق في الجملة وإن اختلفوا في فروع منه.

١- (١٦٨٤) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ (وَاللَّفْظُ لِيَحْيَى) (قال ابن أبي عمير: حَدَّثَنَا، وقال الآخَرَانِ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُمَرَ.

عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْطَعُ السَّارِقَ فِي رُبْعِ دِينَارٍ قَصَاعِدًا^(١). [وإرجعه البخاري: ٦٧٨٩، ٦٧٩١].

(١) أجمع العلماء على قطع يد السارق كما سبق، واختلفوا في اشتراط النصاب وقدره، فقال أهل الظاهر: لا يشترط نصاب بل يقطع في القليل والكثير، وبه قال ابن بنت الشافعي من أصحابنا، وحكاها القاضي عياض عن الحسن البصري والخوارج وأهل الظاهر واحتجوا بعموم قوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَانْظُرُوا إِلَيْهِمَا﴾ ولم يخصوا الآية. وقال جماهير العلماء: ولا تقطع إلا في نصاب هذه الأحاديث الصحيحة، ثم اختلفوا في قدر النصاب فقال الشافعي: النصاب ربع دينار ذهباً أو ما قيمته ربع دينار سواء كانت قيمته ثلاثة دراهم أو أقل أو أكثر ولا يقطع في أقل منه، وبهذا قال كثيرون أو أكثرهم وهو قول عائشة وعمر بن عبد العزيز والأوزاعي واللبث وأبي ثور وإسحاق وغيرهم وروى أيضاً عن داود. وقال مالك وأحمد وإسحاق في رواية: تقطع في ربع دينار أو ثلاثة دراهم أو ما قيمته أحدهما ولا قطع فيما دون ذلك. وقال سليمان بن يسار وابن شبرمة وابن أبي ليلى والحسن في رواية عنه: لا تقطع إلا في خمسة دراهم وهو مروى عن عمر بن الخطاب. وقال أبو حنيفة وأصحابه: لا تقطع إلا في عشرة دراهم أو ما قيمته ذلك. وحكى القاضي عند بعض الصحابة أن النصاب أربعة دراهم. وعن عثمان النبي أنه درهم. وعن الحسن أنه درهمان. وعن النخعي أنه أربعون درهماً أو أربعة دنائير. والصحيح ما قاله الشافعي وموافقوه لأن النبي ﷺ صرح ببيان النصاب في هذه الأحاديث من لفظه وأنه ربع دينار، وأما باقي التقديرات فمردودة لا أصل لها مع مخالفتها لصريح هذه الأحاديث. وأما رواية أنه ﷺ قطع سارقاً في عشرين قيمة ثلاثة

دراهم فمحمولة على أن هذا القدر كان ربع دينار فصاعداً وهي قضية عين لا عموم لها، فلا يجوز ترك صريح لفظه رحمته في تحديد النصاب لهذه الرواية المحتملة بل يجب حملها على موافقة لفظه، وكذا الرواية الأخرى لم يقطع يد السارق في أقل من ثمن الممن محمولة على أنه كان ربع دينار، ولا بد من هذا التأويل ليوافق صريح تقديره رحمته. وأما ما يحتج به بعض الحنفية وغيرهم من رواية جاءت قطع في عشرين قيمة عشرة دراهم، وفي رواية خمسة، فهي رواية ضعيفة لا يعمل بها لو اضررت فكيف وهي مخالفة لصريح الأحاديث الصحيحة الصريحة في التقدير برع دينار، مع أنه يمكن حملها على أنه كانت قيمته عشرة دراهم اتفاقاً لا أنه شرط ذلك في قطع السارق، وليس في لفظها ما يدل على تقدير النصاب بذلك.

١- () وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، قَالَا: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرُ (ح).

وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ كَثِيرٍ وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، كُلُّهُمَا، عَنْ الزُّهْرِيِّ، بِمِثْلِهِ، فِي هَذَا الْإِسْنَادِ.

٢- () وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَخَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى، وَحَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ شُجَاعٍ (وَاللَّفْظُ لِلْوَلِيدِ وَخَرَمَلَةُ)، قَالُوا: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ وَعُمَرَةَ.

عَنْ عَائِشَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تُقْطَعُ يَدُ السَّارِقِ إِلَّا فِي رُبْعِ دِينَارٍ قَصَاعِدًا». [وإرجعه البخاري: ٦٧٩٠].

٣- () وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَهَارُونَ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ وَأَحْمَدُ بْنُ عِيسَى (وَاللَّفْظُ لَهُارُونَ وَأَحْمَدُ) (قال أبو الطَّاهِرِ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ. أَخْبَرَنِي مَخْرَمَةُ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ عُمَرَ.

أَنَّهَا سَمِعَتْ عَائِشَةَ تُحَدِّثُ، أَنَّهَا سَمِعَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا تُقْطَعُ الْيَدُ إِلَّا فِي رُبْعِ دِينَارٍ فَمَا فَوْقَهُ».

٤- () حَدَّثَنِي بِشْرُ بْنُ الْحَكَمِ الْعَبْدِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْهَادِ، عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عُمَرَ.

عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّهَا سَمِعَتْ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «لَا تُقْطَعُ يَدُ السَّارِقِ إِلَّا فِي رُبْعِ دِينَارٍ قَصَاعِدًا».

٤- () وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَإِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، جَمِيعاً، عَنْ أَبِي عَامِرٍ الْعَقَدِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ وَلَدِ الْوُسُورِ ابْنِ مَخْرَمَةَ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْهَادِ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، بِمِثْلِهِ.

٥- (١٦٨٥) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ابْنُ ثَمِيرٍ حَدَّثَنَا
حُمَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الرَّوَّاسِيُّ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ
أَبِيهِ.

وَحَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ وَأَبُو كَابِلٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَّادُ (ح).
وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا
سُفْيَانُ، عَنْ أَيُّوبَ السَّخْتَيَانِيِّ وَأَيُّوبَ ابْنِ مُوسَى وَإِسْمَاعِيلَ
ابْنَ أُمَيَّةَ (ح).

عَنْ غَابِشَةَ، قَالَتْ: لَمْ تَقْطَعْ يَدُ سَارِقٍ فِي عَهْدِ رَسُولِ
اللَّهِ ﷺ فِي أَقْلٍ مِنْ ثَمَنِ الْوَجْنِ، حَجَفَةٌ^(١) أَوْ تُرْسٌ^(٢)،
وَكِلَاهُمَا ذُو ثَمَنِ^(٣). (إخرجه البخاري: ٦٧٩٢، ٦٧٩٣، ٦٧٩٤).

وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ، أَخْبَرَنَا أَبُو
نَعِيمٍ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَيُّوبَ وَإِسْمَاعِيلَ ابْنِ أُمَيَّةَ وَعَبِيدُ اللَّهِ
وَمُوسَى ابْنِ عُقْبَةَ (ح).

(١) الجن بكسر الميم وفتح الجيم وهو اسم لكل ما يستجن به أي
يستتر، والحجفة بجاء مهملة ثم جيم مفتوحين هي الدقة وهي معروفة.

(٢) وقوله: (حجفة أو ترس) هما مجروران بدل من الجن.

(٣) وقوله: (وكلاهما ذو ثمن) إشارة إلى أن القطع لا يكون فيما قل
بل يختص بما له ثمن ظاهر وهو ربع دينار كما صرح به في الروايات.

وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ
جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي إِسْمَاعِيلُ ابْنُ أُمَيَّةَ (ح).

وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ حَنْظَلَةَ ابْنِ
أَبِي سُفْيَانَ الْجُمُعِيِّ وَعَبِيدُ اللَّهِ ابْنِ عُمَرَ وَمَالِكُ ابْنِ أَنَسٍ
وَأَسَامَةُ ابْنُ زَيْدٍ اللَّيْثِيُّ.

٥- () وَحَدَّثَنَا عُثْمَانُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ
سُلَيْمَانُ وَحُمَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ (ح).

كُلُّهُمْ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِجُحْلٍ
خَلِيشَ يَحْيَى، عَنْ مَالِكٍ.

وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا أَبُو اسْمَاعِيلَ.
كُلُّهُمْ، عَنْ هِشَامٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوَ حَدِيثِ ابْنِ ثَمِيرٍ، عَنْ
حُمَيْدِ ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الرَّوَّاسِيِّ.

غَيْرَ أَنْ بَعْضُهُمْ قَالَ: قِيمَتُهُ، وَبَعْضُهُمْ قَالَ: ثَمَنُهُ ثَلَاثَةُ
دَرَاهِمٍ.

وَفِي حَدِيثِ عَبْدِ الرَّحِيمِ وَأَبِي اسْمَاعِيلَ، وَهُوَ يَوْمَئِذٍ ذُو
ثَمَنِ.

٧- (١٦٨٧) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ،
قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ.

٦- (١٦٨٦) حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ يَحْيَى، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى
مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَعَنَ اللَّهُ
السَّارِقَ، يَسْرِقُ الْبَيْضَةَ فَتَقْطَعُ يَدُهُ، وَيَسْرِقُ الْحَبْلَ فَتَقْطَعُ
يَدُهُ»^(١). (إخرجه البخاري: ٦٧٨٣، ٦٧٩٩).

عَنْ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَطَعَ سَارِقًا فِي مِجَنٍّ
قِيمَتُهُ ثَلَاثَةُ دَرَاهِمٍ. (إخرجه البخاري: ٦٧٩٥، ٦٧٩٦، ٦٧٩٧،
٦٧٩٨).

(١) وأما رواية: (لعن الله السارق يسرق البيضة أو الحبل فتقطع يده)
فقال جماعة: المراد بها بيضة الحديد وحبل السفينة وكل واحد منهما يساوي
أكثر من ربع دينار، وأنكر المحققون هذا وضعفوه فقالوا بيضة الحديد وحبل
السفينة لهما قيمة ظاهرة، وليس هذا السياق موضع استعمالهما بل بلاغة
الكلام تأباه، ولأنه لا يذم في العادة من خاطر يده في شيء له قدر، وإنما
يذم من خاطر بها فيما لا قدر له فهو موضع تقليل لا تكثير، والصواب
أن المراد التنبيه على عظيم ما خسر وهي يده في مقابلة حقير من المال وهو
ربع دينار فإنه يشارك البيضة والحبل في الحقارة، أو أراد جنس البيض
وجنس الحبال، أو أنه إذا سرق البيضة فلم يقطع جره ذلك إلى سرقة ما
هو أكثر منها فقطع فكانت سرقة البيضة هي سبب قطعه، أو أن المراد به
قد يسرق البيضة أو الحبل فيقطعه بعض الولاة سياسة لا قطعاً جائزاً
شرعاً. وقيل إن النبي ﷺ قال هذا عند نزول آية السرقة مجملة من غير بيان

٦- () حَدَّثَنَا قَتِيْبَةُ ابْنِ سَعِيدٍ وَابْنُ رُمَيْحٍ، عَنْ اللَّيْثِ ابْنِ
سَعْدٍ (ح).

و حَدَّثَنَا زُهَيْرُ ابْنِ حَرْبٍ وَابْنُ الْمُثَنَّى، قَالَا: حَدَّثَنَا
يَحْيَى (وَهُوَ الْقَطَّانُ) (ح).

وَحَدَّثَنَا ابْنُ ثَمِيرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي (ح).
وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ ابْنُ مُسْهِرٍ،
كُلُّهُمْ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ (ح).

نصاب فقال على ظاهر اللفظ والله اعلم.

٩- () وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَلَةُ ابْنُ يَحْيَى (وَاللَّفْظُ

لِحَرَمَلَةَ)، قَالَا: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ ابْنُ

زَيْدٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ ابْنُ الزُّهَيْرِ.

عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّ قُرَيْشًا اِهْتَمُّهُمْ شَأْنُ الْمَرْأَةِ
الَّتِي سَرَقَتْ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ، فِي عُرْوَةِ الْفَسْحِ، فَقَالُوا: مَنْ
يُكَلِّمُ فِيهَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ؟ فَقَالُوا: وَمَنْ يَجْتَرِئُ عَلَيْهِ إِلَّا
اسْمَاءُ ابْنُ زَيْدٍ، حُبُّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ فَأَتَيْنِي بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ،
فَكَلَّمَنِي فِيهَا اسْمَاءُ ابْنُ زَيْدٍ، فَقُلْتُ وَجْهَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ،
فَقَالَ: «أَتَشْفَعُ فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ؟»، فَقَالَ لَهُ اسْمَاءُ:

اسْتَغْفِرْ لِي، يَا رَسُولَ اللَّهِ! فَلَمَّا كَانَ الْعَشِيُّ قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
فَاخْتَضَبَ، فَأَتَنِي عَلَى اللَّوْ بِمَا هُوَ أَهْلُهُ، ثُمَّ قَالَ: «أَمَا بَعْدُ،
فَإِنَّمَا أَهْلَكَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ، أَنَّهُمْ كَانُوا إِذَا سَرَقَ فِيهِمْ
الشَّرِيفُ، تَرَكُوهُ، وَإِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الضَّعِيفُ، أَقَامُوا عَلَيْهِ الْحَدَّ،
وَإِنِّي، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ! لَوْ أَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتُ مُحَمَّدٍ سَرَقَتْ
لَقُطِعَتْ يَدَاهَا». ثُمَّ أَمَرَ بِتِلْكَ الْمَرْأَةِ الَّتِي سَرَقَتْ فَقُطِعَتْ يَدَاهَا.

قَالَ يُونُسُ: قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: قَالَ عُرْوَةُ: قَالَتْ عَائِشَةُ:
فَحَسُنَتْ تَوْبَتُهَا بَعْدُ، وَتَزَوَّجَتْ، وَكَانَتْ تَأْتِينِي بَعْدَ ذَلِكَ،
فَارْفَعُ حَاجَتَهَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

١٠- () وَحَدَّثَنَا عَبْدُ ابْنِ حُمَيْدٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ،
أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ.

عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: كَانَتْ امْرَأَةٌ مَخْزُومِيَّةٌ تَسْتَعِيرُ الْمَتَاعَ
وَتَجَحِّدُهُ، فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ تُقَطَّعَ يَدُهَا، فَأَتَى أَهْلُهَا اسْمَاءُ ابْنُ
زَيْدٍ فَاخْتَضَبَ، فَقَالَ: «إِنَّمَا أَهْلَكَ الَّذِينَ قَبْلَكُمْ، أَنَّهُمْ
كَانُوا إِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الشَّرِيفُ، تَرَكُوهُ، وَإِذَا سَرَقَ فِيهِمُ
الضَّعِيفُ، أَقَامُوا عَلَيْهِ الْحَدَّ، وَإِنَّمَا اللَّهُ لَوْ أَنَّ فَاطِمَةَ^(١) بِنْتُ
مُحَمَّدٍ سَرَقَتْ لَقُطِعَتْ يَدَاهَا». وَفِي حَدِيثِ ابْنِ رُمَيْحٍ: «إِنَّمَا
أَهْلَكَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ».

(١) قال العلماء: المراد أنها قطعت بالسرقة، وإنما ذكرت العارية
تعريفاً لها ووصفاً لها لا أنها سبب القطع، وقد ذكر مسلم هذا الحديث في
سائر الطرق المصروفة بأنها سرقت وقطعت بسبب السرقة، فيتعين حمل هذه
الرواية على ذلك جمعاً بين الروايات فإنها قضية واحدة، مع أن جماعة من
الأئمة قالوا هذه الرواية شاذة فإنها مخالفة لجماهير الروايات والشاذة لا يعمل
بها. قال العلماء: وإنما لم يذكر السرقة في هذه الرواية لأن المقصود منها عند
الراوي ذكر منع الشفاعة في الحدود لا الإخبار عن السرقة.

قال جماهير العلماء وفقهاء الأمصار: لا قطع على من جحد العارية
وتناولها هذا الحديث بنحو ما ذكرته، وقال أحمد وإسحاق: يجب القطع في
ذلك.

١١- (١٦٨٩) وَحَدَّثَنِي سَلَمَةُ ابْنُ شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا الْحَسَنُ

٧- () حَدَّثَنَا عَمْرُو النَّاقِدُ وَإِسْحَاقُ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَلِيُّ
ابْنُ خُزَيْمٍ، كُلُّهُمْ، عَنْ عِيْسَى ابْنِ يُونُسَ، عَنْ الْأَعْمَشِ، بِهَذَا
الْإِسْنَادِ، مِثْلَهُ.

غَيْرَ أَنَّهُ يَقُولُ: «إِنْ سَرَقَ حَبَلًا، وَإِنْ سَرَقَ تَيْصَةً».

٢- باب قطع السارق الشريف وغيره،

وَالنَّهْيُ، عَنِ الشَّفَاعَةِ فِي الْحُدُودِ^(١)

(١) ذكر مسلم ﷺ في الباب الأحاديث في النهي عن الشفاعة في
الحدود وأن ذلك هو سبب هلاك بني إسرائيل، وقد أجمع العلماء على
تحريم الشفاعة في الحد بعد بلوغه إلى الإمام لهذه الأحاديث وعلى أنه يحرم
الشفيع فيه، فلما قبل بلوغه إلى الإمام فقد أجاز الشفاعة فيه أكثر العلماء
إذا لم يكن المشفوع فيه صاحب شر وأذى للناس فإن كان لم يشفع فيه.
وأما المعاصي التي لا حد فيها وواجبها التعزير فتجوز الشفاعة والشفيع
فيها سواء بلغت الإمام أم لا لأنها أهون، ثم الشفاعة فيها مستحبة إذا لم
يكن المشفوع فيه صاحب أذى ونحوه.

٨- (١٦٨٨) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ ابْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ (ح).

وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ رُمْحٍ، أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ،
عَنْ عُرْوَةَ.

عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ قُرَيْشًا اِهْتَمُّهُمْ شَأْنُ الْمَرْأَةِ الْمَخْزُومِيَّةِ الَّتِي
سَرَقَتْ، فَقَالُوا: مَنْ يُكَلِّمُ فِيهَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ؟ فَقَالُوا: وَمَنْ
يَجْتَرِئُ عَلَيْهِ إِلَّا اسْمَاءُ، حُبُّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ فَاخْتَضَبَ، فَقَالَ: «إِنَّمَا أَهْلَكَ الَّذِينَ قَبْلَكُمْ، أَنَّهُمْ
كَانُوا إِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الشَّرِيفُ، تَرَكُوهُ، وَإِذَا سَرَقَ فِيهِمُ
الضَّعِيفُ، أَقَامُوا عَلَيْهِ الْحَدَّ، وَإِنَّمَا اللَّهُ لَوْ أَنَّ فَاطِمَةَ^(٢) بِنْتُ
مُحَمَّدٍ سَرَقَتْ لَقُطِعَتْ يَدَاهَا». وَفِي حَدِيثِ ابْنِ رُمْحٍ: «إِنَّمَا
أَهْلَكَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ».

(١) قوله: (ومن يجترئ عليه إلا اسماة حب رسول الله ﷺ) هو
يكسر الحاء أي محبوه ومعنى يجترئ يتجاسر عليه بطريق الإدلال، وفي
هذا منقبة ظاهرة لاسماة ﷺ.

(٢) قوله ﷺ: (وإني لأبغض الله لو أن فاطمة) فيه دليل لجواز الحلف من
غير استحلاف وهو مستحب إذا كان فيه تمخيم لأمر مطلوب كما في
الحديث، وقد كثرت نظائره في الحديث، وسبق في كتاب الأيمان اختلاف
العلماء في الحلف باسم الله.

ابْنِ أَعِينٍ، حَدَّثَنَا مَعْقِلٌ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ.

عَنْ جَابِرٍ، أَنَّ امْرَأَةً مِنْ بَنِي مَخْزُومٍ سَرَقَتْ، فَأُتِيَ بِهَا النَّبِيُّ ﷺ، فَقَاذَتْ بِأَمِّ سَلَمَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «وَاللَّهِ لَوْ كَانَتْ فَاطِمَةُ لَقَطَعْتُ يَدَهَا». فَقُطِعَتْ.

٣- باب حَدِّ الزَّنى

١٢- (١٦٩٠) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ، أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ حِطَّانِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الرَّقَاشِيِّ.

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الصَّامِتِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «خُذُوا عَنِّي خُذُوا عَنِّي، قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا^(١)، الْبِكْرُ بِالْبِكْرِ جَلْدُ مِائَةٍ وَتَقْيُ سَنَةً^(٢)، وَالثَّيْبُ بِالثَّيْبِ^(٣)، جَلْدُ مِائَةٍ وَالرَّجْمُ^(٤)».

(١) أما قوله ﷺ: (فقد جعل الله لهم سبيلاً) فإشارة إلى قوله تعالى: ﴿فَمَا سَكَّرْهُمْ فِي الْبُيُوتِ حَتَّى يَتَوَفَّاهُنَّ الْمَوْتُ أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا﴾ فين النبي ﷺ أن هذا هو ذلك السيل. واختلف العلماء في هذه الآية فقيل هي عكمة وهذا الحديث مفسر لها، وقيل منسوخة بالآية التي في أول سورة النور، وقيل إن آية النور في البكرين وهذه الآية في الثيبين. وإجماع العلماء على وجوب جلد الزاني البكر مائة ورجم المحصن وهو الثيب، ولم يخالف في هذا أحد من أهل القبلة إلا ما حكى القاضي عياض وغيره عن الخوارج وبعض المعتزلة كالنظام وأصحابه فإنهم لم يقولوا بالرجم، واختلفوا في جلد الثيب مع الرجم فقالت طائفة: يجب الجمع بينهما فيجلد ثم يرجم، وبه قال علي بن أبي طالب ﷺ والحسن البصري وإسحاق بن راهويه وداود وأهل الظاهر وبعض أصحاب الشافعي.

وقال جماهير العلماء: الواجب الرجم وحده، وحكى القاضي عن طائفة من أهل الحديث أنه يجب الجمع بينهما إذا كان الزاني شيخاً ثيباً، فإن كان شاباً ثيباً اقتصر على الرجم، وهذا مذهب باطل لا أصل له، وحجة الجمهور أن النبي ﷺ اقتصر على رجم الثيب في أحاديث كثيرة منها قصة ماعز وقصة المرأة الغامدية.

(٢) وأما قوله ﷺ في البكر وتقي سنة ففيه حجة للشافعي والجماهير أنه يجب تقي سنة رجلاً كان أو امرأة، وقال الحسن: لا يجب التقي، وقال مالك والأوزاعي: لا تقي على النساء، وروي مثله عن علي ﷺ وقالوا لأنها عورة، وفي نفيها تضييع لها وتعريض لها للفتنة ولهذا نهيت عن المسافرة إلا مع عزم، وحجة الشافعي قوله ﷺ: «البكر بالبكر جلد مائة وتقي سنة» وأما العبد والأمة ففيهما ثلاثة أقوال: للشافعي.

أحدهما يغرب كل واحد منهما سنة لظاهر الحديث وبهذا قال سفيان الثوري وأبو ثور وداود وابن جرير.

والثاني: يغرب نصف سنة لقوله تعالى: ﴿فَإِذَا أَحْصَيْنَ فَإِنْ أَتَيْنَ بِفَاحِشَةٍ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ﴾ وهذا أصح الأقوال عند أصحابنا، وهذه الآية غخصة لعصم الحديث، والصحيح عند

الأصوليين جواز تخصيص السنة بالكتاب لأنه إذا جاز تخصيص الكتاب بالكتاب فتحصيص السنة به أولى.

والثالث: لا يغرب المملوك أصلاً وبه قال الحسن البصري ومحمد ومالك وأحمد وإسحاق لقوله ﷺ في الأمة إذا زنت فليجلدها ولم يذكر النفي ولأن نفيه يضر سيده مع أنه لا جناة من سيده، وأجاب أصحاب الشافعي عن حديث الأمة إذا زنت أنه ليس فيه تعرض للنفي والآية ظاهرة في وجوب النفي فوجب العمل بها وحمل الحديث على موافقتها والله أعلم.

(٣) وأما قوله ﷺ: «البكر بالبكر» والثيب بالثيب» فليس هو على سبيل الاشتراط بل حد البكر الجلد والتغريب سواء زنى ب بكر أم ب ثيب، وحد الثيب الرجم سواء زنى ب ثيب أم ب بكر فهو شبهه بالتقييد الذي يخرج على الغالب. وأعلم أن المراد بالبكر من الرجال والنساء من لم يجامع في نكاح صحيح وهو حر بالغ عاقل سواء كان جامع بسوء شبهة أو نكاح فاسد أو غيرهما أم لا، والمراد بالثيب من جامع في دهره مرة من نكاح صحيح وهو بالغ عاقل حر، والرجل والمرأة في هذا سواء والله أعلم. وسواء في كل هذا المسلم والكافر والرشد والمجنون عليه لسنه والله أعلم.

١٢- () وَحَدَّثَنَا عَمْرُو النَّاقِدُ، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، أَخْبَرَنَا مَنْصُورٌ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ^(١)، مِثْلَهُ.

(١) قوله: (حدثنا عمرو الناقد حدثنا هشيم أخبرنا منصور بهذا الإسناد) في هذا الكلام فائدتان: إحداهما بيان أن الحديث روي من طريق آخر فيزداد قوة. والثانية أن هشيماً مدلس وقد قال في الرواية الأولى وعن منصور وبين في الثانية أنه سمعه من منصور وقد سبق التنبيه على مثل هذا مرات.

١٣- () حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ يَسَارٍ، جَمِيعاً، عَنْ عَبْدِ الْأَعْلَى.

قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى، حَدَّثَنَا سَعِيدٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ حِطَّانِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الرَّقَاشِيِّ.

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الصَّامِتِ، قَالَ: كَانَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ إِذَا أُنْزِلَ عَلَيْهِ كُرْبٌ لِذَلِكَ وَتَرْتَدُّ لَهُ وَجْهُهُ^(١)، قَالَ: فَأَنْزَلَ عَلَيْهِ ذَاتَ يَوْمٍ، فَلَقِي كَذَلِكَ، فَلَمَّا سُرِّي عَنْهُ قَالَ: «خُذُوا عَنِّي، فَقَدْ جَعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا، الثَّيْبُ بِالثَّيْبِ وَالْبِكْرُ بِالْبِكْرِ، الثَّيْبُ جَلْدُ مِائَةٍ، ثُمَّ رَجِمَ بِالْحِجَارَةِ^(٢)، وَالْبِكْرُ جَلْدُ مِائَةٍ ثُمَّ تَقْيُ سَنَةً».

(١) قوله: «كان نبي الله ﷺ إذا أنزل عليه الوحي كرب لذلك وتردد وجهه» هو بضم الكاف وكسر الراء، وتردد وجهه أي علتة غيرة والريد تغير البياض إلى السواد، وإنما حصل له ذلك لعظم موقع الوحي، قال الله تعالى: ﴿إِنَّا سَنُلْقِي عَلَيْكَ قَوْلًا ثَقِيلًا﴾.

(٢) قوله ﷺ: (ثم رجم بالحجارة) التقييد بالحجارة للاستحباب ولو رجم بغيرها جاز وهو شبهه بالتقييد بها في الاستحباب.

١٤- () وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ (ح).

وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ، حَدَّثَنِي أَبِي.

كِلَاهُمَا، عَنْ قَتَادَةَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

غَيْرَ أَنَّ فِي حَدِيثِهِمَا: «الْبُكَرُ يُجْلَدُ وَتُنْفَسُ، وَالثَّيْبُ يُجْلَدُ وَيُرْجَمُ». لَا يَذْكُرَانِ سَنَةَ وَلَا مِائَةَ.

٤- باب رجم الثيب في الزنى

١٥- (١٦٩١) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى،

قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ابْنُ عُتْبَةَ، أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ:

قَالَ عُمَرُ ابْنُ الْخَطَّابِ، وَهُوَ جَالِسٌ عَلَى مِثْبَرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ اللَّهَ قَدْ بَعَثَ مُحَمَّدًا ﷺ بِالْحَقِّ، وَأَنْزَلَ عَلَيْهِ الْكِتَابَ، فَكَانَ مِمَّا أَنْزَلَ عَلَيْهِ آيَةُ الرِّجْمِ، قَرَأْنَاهَا وَوَعَيْنَاهَا وَعَقَلْنَاهَا^(١)، فَرَجَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَرَجَمْنَا بَعْدَهُ، فَأَخْشَى، إِنَّ طَالَ بِالنَّاسِ زَمَانٌ، أَنْ يَقُولَ قَائِلٌ: مَا نَجِدُ الرِّجْمَ فِي كِتَابِ اللَّهِ، فَيُضِلُّوهُ بِتَرْكِ قَرِيبَتِهِ^(٢) أَنْزَلَهَا اللَّهُ، وَإِنَّ الرِّجْمَ فِي كِتَابِ اللَّهِ حَقٌّ عَلَى مَنْ زَنَى إِذَا اخْتَصَنَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ، إِذَا قَامَتِ الْبَيِّنَةُ، أَوْ كَانَ الْحَبْلُ أَوْ الْأَعْيَافُ^(٣). (أخرجه البخاري: ٢٤٦٢، ٣٩٢٨، ٣٤٤٥، ٤٠٢١، ٦٨٢٩، ٦٨٣٠، ٧٣٢٣).

(١) قوله: (فكان مما أنزل الله عليه آية الرجم قرآنناها ووعيناها وعقلناها) أراد بآية الرجم: الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة، وهذا مما نسخ لفظه وبقي حكمه، وقد وقع نسخ حكم دون اللفظ، وقد وقع نسخهما جميعاً، فما نسخ لفظه ليس له حكم القرآن في تحريره على الجنب ونحو ذلك، وفي ترك الصحابة كتابة هذه الآية دلالة ظاهرة أن المنسوخ لا يكتب في المصحف، وفي إعلان عمر بالرجم وهو على المنبر وسكوت الصحابة وغيرهم من الحاضرين عن مخالفته بالإنكار دليل على ثبوت الرجم، وقد يستدل به على أنه لا يجلد مع الرجم وقد تمتع دلالته لأنه لم يتعرض للجلد وقد ثبت في القرآن والسنة.

(٢) هذا الذي خشيته قد وقع من الخوارج ومن وافقهم كما سبق بيانه، وهذا من كرامات عمر ﷺ، ويحتمل أنه علم ذلك من جهة النبي ﷺ.

(٣) أجمع العلماء على أن الرجم لا يكون إلا على من زنى وهو محصن وسبق بيان صفة المحصن، واجمعوا على أنه إذا قامت البينة بزنا وهو

محصن يرجم، واجمعوا على أن البينة أربعة شهداء ذكوراً عدول هذا إذا شهدوا على نفس الزنا ولا يقبل دون الأربعة وإن اختلفوا في صفاتهم، واجمعوا على وجوب الرجم على من اعترف بالزنا وهو محصن يصح إقراره بالحد، واختلفوا في اشتراط تكرار إقراره أربع مرات وسنذكره قريباً إن شاء الله تعالى.

وأما الحبل وحده فمذهب عمر بن الخطاب ﷺ وجوب الحد به إذا لم يكن لها زوج ولا سيد، وتابعه مالك وأصحابه فقالوا: إذا حبلت ولم يعلم لها زوج ولا سيد ولا عرفنا إكراهها لزمها الحد إلا أن تكون غريبة طارئة وتدعي أنه من زوج أو سيد، قالوا: ولا تقبل دعواها الإكراه إذا لم تقم بذلك مستغنية عند الإكراه قبل ظهور الحمل. وقال الشافعي وأبو حنيفة وجامع العلماء: لا حد عليها بمجرد الحبل سواء كان لها زوج أو سيد أم لا، سواء الغريبة وغيرها، وسواء ادعت الإكراه أم سكنت، فلا حد عليها مطلقاً إلا ببينة أو اعتراف لأن الحدود تسقط بالشبهات قوله في الرجل الذي اعترف بالزنا فأعرض عنه النبي ﷺ فجاءه من جوانبه حتى أقر أربع مرات فسأله النبي ﷺ هل به جنون؟ فقال: لا، فقال: هل أحصنت؟ قال: نعم، فقال: اذهبوا به فارجموه. أخرج به أبو حنيفة وسائر الكوفيين وأحمد وموافقوهما في أن الإقرار بالزنا لا يثبت ويرجم به المقرر حتى يقر أربع مرات. وقال مالك والشافعي وآخرون: يثبت الإقرار به بمرة واحدة ويرجم، واحتجوا بقوله ﷺ: «واغد يا أنيس على امرأة هذا فإن اعترفت فارجمها» ولم يشترط عدداً، وحديث الغامدية ليس فيه إقرارها أربع مرات، واشترط ابن أبي ليلى وغيره من العلماء إقراره أربع مرات في أربع مجالس.

١٥- () وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ، قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

٥- باب من اعترف على نفسه بالزنى

١٦- () وَحَدَّثَنِي عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ شُعَيْبٍ ابْنُ الثَّيْبِ ابْنُ سَعْدٍ، حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ جَدِّي، قَالَ: حَدَّثَنِي عُقَيْلٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ عَوْفٍ وَسَعِيدِ ابْنِ الْمُسَيَّبِ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّهُ قَالَ: أَتَى رَجُلٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ فِي الْمَسْجِدِ، فَتَأَدَّاهُ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنِّي زَنَيْتُ، فَأَعْرَضَ عَنْهُ، فَتَنَحَّى يُلْقَاهُ وَجْهَهُ، فَقَالَ لَهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنِّي زَنَيْتُ، فَأَعْرَضَ عَنْهُ، حَتَّى ثَنَى ذَلِكَ عَلَيْهِ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ^(١)، فَلَمَّا شَهِدَ عَلَى نَفْسِهِ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ، دَعَاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «أَبُيْكَ جُنُودَن؟»^(٢)، قَالَ: لَا، قَالَ: «فَهَلْ أَحْصَنْتَ؟»^(٣)، قَالَ: نَعَمْ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اذْهَبُوا بِهِ فَارْجُمُوهُ»^(٤).

١٦- () وَرَوَاهُ اللَّيْثُ أَيْضاً، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ خَالِدٍ
ابْنِ مُسَافِرٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَهُ.

١٦- () وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ،
حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ
أَيْضاً.

وَفِي حَدِيثِهِمَا جَمِيعاً: قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: أَخْبَرَنِي مَنْ سَمِعَ
جَابِرَ ابْنَ عَبْدِ اللَّهِ، كَمَا ذَكَرَ عُقَيْلٌ.

١٦- () وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَلَةُ ابْنُ يَحْيَى، قَالَا:
أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ (ح).

وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا
مَعْمَرٌ وَابْنُ جُرَيْجٍ.

كُلُّهُمْ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ جَابِرِ ابْنِ عَبْدِ
اللَّهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، نَحْوَ رِوَايَةِ عُقَيْلٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدٍ
وَأَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

١٧- (١٦٩٢) وَحَدَّثَنِي أَبُو كَامِلٍ فَضَيْلُ ابْنِ حُسَيْنٍ
الْجَحْدَرِيُّ حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ سِمَاكِ ابْنِ حَرْبٍ.

عَنْ جَابِرِ ابْنِ سَمُرَةَ، قَالَ: رَأَيْتُ مَا عِزَّ ابْنَ مَالِكٍ حِينَ
جِيءَ بِهِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، رَجُلٌ قَصِيرٌ أَغْضَلٌ^(١)، لَيْسَ عَلَيْهِ رِدَاءٌ،
فَشَهِدَ عَلَى نَفْسِهِ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ أَنَّهُ زَنَى، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ
ﷺ: «فَلَعَلَّكَ؟» قَالَ: لَا، وَاللَّهِ إِنَّهُ قَدْ زَنَى الْآخِرَ^(٢) (٣)، قَالَ:
فَرَجَمَهُ، ثُمَّ خَطَبَ فَقَالَ: «أَلَا كُلُّمَا تَفَرَّغْنَا غَايِرٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ،
خَلَفَ أَحَدُهُمْ لَهُ نَيْبٌ كَنَيْبِ النَّبِيِّ، يَمْنَعُ أَحَدَهُمُ الْكُتْبَةَ^(٤)،
أَمَا وَاللَّهِ إِنْ يُمْكِنُنِي مِنْ أَحَدِهِمْ لَأَنْكَلْتُهُ عَنْهُ».

(١) قوله: «رجل قصير أغضل» هو بالضاد المعجمة أي مثند الخلق.

(٢) قوله ﷺ: «فلعلك قال لا والله إنه قد زنى الآخرة» معنى هذا
الكلام الإشارة إلى تلقيه الرجوع عن الإقرار بالزنا واعتذاره بشبهة يتعلق
بها كما جاء في الرواية الأخرى: لعلك قبلت أو غمرت، فاقصر في هذه
الرواية على لعلك اختصاراً وتنبهاً واكتفاءً بدلالة الكلام والحال على
الحنوف أي لعلك قبلت أو نحو ذلك، ففيه استحباب تلقين المقر بعد الزنا
والسرقة وغيرهما من حدود الله تعالى وأنه يقبل رجوعه عن ذلك، لأن
الحدود مبنية على المساهلة والدور، بخلاف حقوق الأديمين وحقوق الله
تعالى المالية كالزكاة والكفارة وغيرهما لا يجوز التلقين فيها ولو رجع لم
يقبل رجوعه، وقد جاء تلقين الرجوع عن الإقرار بالحدود عن النبي ﷺ
وعن الخلفاء الراشدين ومن بعدهم واتفق العلماء عليه.

(٣) قوله: «إنه قد زنى الآخرة» هو بهمزة مقصورة وخاء مكسورة

قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: فَأَخْبَرَنِي مَنْ سَمِعَ جَابِرَ ابْنَ عَبْدِ اللَّهِ
يَقُولُ: فَكُنْتُ فِيمَنْ رَجَمَهُ، فَرَجَمْنَاهُ بِالْمُصَلَّى^(٥) فَلَمَّا أَذْلَقْتُهُ
الْحِجَارَةَ هَرَبَ^(٦)، فَأَذْرَكْنَاهُ بِالْحَرَّةِ فَرَجَمْنَاهُ^(٧). (أخرجه البخاري:
٥٢٧١، ٦٨١٥، ٦٨٢٥، ٧١٦٧، ٥٢٧٠، ٦٨١٤، ٦٨٢٠).

(١) قوله: (حتى ثنى ذلك عليه أربع مرات) هو بتخفيف النون أي
كرره أربع مرات، وفيه التعريض للمقر بالزنا بأن يرجع ويقبل رجوعه بلا
خلاف.

(٢) قوله ﷺ: «إليك جنون؟» إنما قاله ليتحقق حاله، فإن الغالب أن
الإنسان لا يصر على الإقرار بما يقتضي قتله من غير سؤال مع أن له
طريقاً إلى سقوط الإثم بالتوبة. وفي الرواية الأخرى «أنه سال قومه عنه
فقالوا ما نعلم به بأساً» وهذا مبالغه في تحقق حاله وفي صيانة دم المسلم،
وفيه إشارة إلى أن إقرار المجنون باطل وأن الحدود لا تجب عليه وهذا كله
يجمع عليه.

(٣) قوله ﷺ: «هل أحصنت؟» فيه أن الإمام يسأل عن شروط
الرجم من الإحصان وغيره سواء ثبت بالإقرار أم بالينة، وفيه مؤاخضة
الإنسان بإقراره.

(٤) قوله ﷺ: «اذهبوا به فارجموه» فيه جواز استتابة الإمام من يقيم
الحد، قال العلماء: لا يستوفي الحد إلا الإمام أو من فوض ذلك إليه، وفيه
دليل على أنه يكفي الرجم ولا يجلد معه، وقد سبق بيان الخلاف في هذا.

(٥) قوله: (فرجمناه بالمصلى) قال البخاري وغيره من العلماء: فيه
دليل على أن مصلى الجنائز والأعياد إذا لم يكن قد وقف مسجداً لا يثبت
له حكم المسجد إذ لو كان له حكم المسجد تجنب الرجم فيه وتلطخه
بالدماء والميتة، قالوا: والمراد بالمصلى هنا مصلى الجنائز ولهذا قال في الرواية
الأخرى في بقيق الفرقد وهو موضع الجنائز بالمدينة، وذكر الدارمي من
أصحابنا أن المصلى الذي للعبد ولغيره إذا لم يكن مسجداً هل يثبت له
حكم المسجد؟ فيه وجهان أصحهما ليس له حكم المسجد والله أعلم.

(٦) قوله: (فلما أذلقته الحجارة هرب) هو بالنال المعجمة وبالضاد
أي أصابته بعدها.

(٧) قوله: (فأذركناه بالحرة فرجمناه) اختلف العلماء في المحسن إذا أقر
بالزنا فشرعوا في رجمه ثم هرب هل يترك أم يتبع ليقام عليه الحد؟ فقال
الشافعي وأحمد وغيرهما: يترك ولا يتبع لكي أن يقال له بعد ذلك، فإن
رجع عن الإقرار ترك وإن أعاد رجم. وقال مالك في رواية وغيره: أنه يتبع
ويرجم. واحتج الشافعي وموافقه بما جاء في رواية أبي داود أن النبي ﷺ
قال: «ألا تركتموه حتى أنظر في شأنه». وفي رواية: «هلا تركتموه فلعله
يتوب فيتوب الله عليه» واحتج الآخرون بأن النبي ﷺ لم يلزمهم ذنبه مع
أنهم قتلوه بعد هربه. وأجاب الشافعي وموافقه عن هذا بأنه لم يصرح
بالرجوع وقد ثبت إقراره فلا يتركه حتى يصرح بالرجوع، قالوا: وإنما قلنا
لا يتبع في هربه لعله يريد الرجوع ولم نقل أنه سقط الرجم بمجرد الهرب
والله أعلم.

ومعناه الأَرذل والأبعد والأدنى، وقيل اللئيم، وقيل الشقي، وكله متقارب، ومراده نفسه فحقرها وعابها لا سيما وقد فعل هذه الفاحشة، وقيل إنها كناية يكتفي بها عن نفسه وعن غيره إذا أخبر عنه بما يستجيب.

(٤) وفي بعض النسخ إحداهن بدل أحدهم، ونبيب التيس صوت عند السفاد، ويمتنع بفتح الباء والنون أي يعطى، والكثبة بضم الكاف وإسكان المثناة القليل من اللبن وغيره.

١٨- () وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ (وَاللَّفْظُ لِابْنِ الْمُثَنَّى) قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ سَمُرَةَ يَقُولُ: أَتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِرَجُلٍ قَصِيرٍ، اشْتَعَتْ فِي عَضَلَاتِ^(١)، عَلَيْهِ إِزَارٌ وَقَدْ رُئِيَ، فَرَدَّهُ مَرَّتَيْنِ، ثُمَّ أَمَرَ بِهِ فَرَجِمَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كَلَّمَا نَفَرْنَا غَازِينَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، تَخَلَّفَ أَحَدُكُمْ نَيْبٌ^(٢) نَيْبِ النَّيْسِ، يَمْنَحُ إِحْدَاهُنَّ الْكُتْبَةَ، إِنْ اللَّهُ لَا يُمَكِّنِي مِنْ أَحَدٍ مِنْهُمْ إِلَّا جَعَلْتُهُ نَكَالًا^(٣)». (أَوْ نَكَلْتُهُ).

قال: فَحَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ فَقَالَ: إِنَّهُ رَدَّهُ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ.

(١) قوله: (أتى برجل قصير اشعت في عضلات) هو بفتح العين والضاد قال أهل اللغة: العضلة كل لحمه صلبة مكتزة.

(٢) قوله: (تخلف أحدكم نيب) هو بفتح الباء وكسر النون وتشديد الباء الموحدة.

(٣) قوله ﷺ: «إلا جعلته نكالاً» أي عظة وعبرة لمن بعده مما أصبه منه من العقوبة ليمتنعوا من تلك الفاحشة.

١٨- () حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا شَيْبَانَةُ (ح).

و حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا أَبُو عَامِرٍ الْعَقَدِيُّ.

كِلَاهُمَا، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ سِمَاكِ بْنِ جَابِرٍ، عَنْ سَمُرَةَ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ، نَحْوَ حَدِيثِ ابْنِ جَعْفَرٍ.

وَوَافَقَهُ شَيْبَانَةُ عَلَى قَوْلِهِ: فَرَدَّهُ مَرَّتَيْنِ وَفِي حَدِيثِ أَبِي عَامِرٍ: فَرَدَّهُ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا.

١٩- (١٦٩٣) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَأَبُو كَامِلٍ الْجَحْظَرِيُّ (وَاللَّفْظُ لِقُتَيْبَةَ)، قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ سِمَاكِ بْنِ جُبَيْرٍ.

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: لِمَاعِزِ ابْنِ مَالِكٍ: «أَحَقُّ مَا بَلَغَنِي عَنْكَ؟» قَالَ: وَمَا بَلَغَكَ عَنِّي؟ قَالَ: «بَلَغَنِي أَنَّكَ وَقَعْتَ بِجَارِيَةِ آلِ فُلَانٍ»، قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: فَشَهِدَ أَرْبَعَ

شَهَادَاتٍ، ثُمَّ أَمَرَ بِهِ فَرَجِمَ^(١). [إخرجه البخاري: ٦٨٢٤].

(١) هكذا وقع في هذه الرواية، والمشهور في باقي الروايات أنه أتى النبي ﷺ فقال: طهرني، قال العلماء: لا تناقض بين الروايات فيكون قد جاء به إلى النبي ﷺ من غير استدعاء من النبي ﷺ. وقد جاء في غير مسلم أن قومه أرسلوه إلى النبي ﷺ فقال النبي ﷺ للذي أرسله: لو سترته بثوبك يا هزال لكان خيراً لك وكان ماعز عند هزال فقال النبي ﷺ لماعز بعد أن ذكر له الذين حضروا معه ما جرى له أحق ما بلغني عنك إلى آخره.

٢٠- (١٦٩٤) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنِي عَبْدُ الْأَعْلَى، حَدَّثَنَا دَاوُدُ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ.

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، أَنَّ رَجُلًا مِنْ أَسْلَمَ يُقَالُ لَهُ مَاعِزُ ابْنِ مَالِكٍ، أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: إِنِّي أَصَبْتُ فَاحِشَةً، فَأَقْبَعَهُ عَلَيَّ، فَرَدَّهُ النَّبِيُّ ﷺ مِرَارًا، قَالَ: ثُمَّ سَأَلَ قَوْمَهُ؟ فَقَالُوا: مَا نَعْلَمُ بِهِ بَأْسًا، إِلَّا أَنَّهُ أَصَابَ شَيْئًا، يَرَى أَنَّهُ لَا يُخْرِجُهُ مِنْهُ إِلَّا أَنْ يُقَامَ فِيهِ الْحَدُّ، قَالَ: فَرَجَعَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَأَمَرْنَا أَنْ نَرْجُمَهُ، قَالَ: فَانْطَلَقْنَا بِهِ إِلَى بَقِيعِ الْغُرَفِ، قَالَ: فَمَا أَوْفَقْنَا^(١) وَلَا حَفَرْنَا لَهُ، قَالَ: فَرَمَيْنَاهُ بِالْعَظْمِ وَالْمَذَرِ وَالْخَرْفِ^(٢)، قَالَ: فَاشْتَدَّ وَاشْتَدَدْنَا خَلْفَهُ، حَتَّى أَتَى عَرْضَ الْحَرَوِ^(٣)، فَانْتَصَبَ لَنَا، فَرَمَيْنَاهُ بِجَلَايِدِ الْحَرَوِ^(٤) (بِعَنِي الْجِجَارَةِ)، حَتَّى سَكَتَ^(٥)، قَالَ: ثُمَّ قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَظِييًا مِنَ الْعُثْيِ فَقَالَ: «أَوْ كَلَّمَا انْطَلَقْنَا غَزَاةً فِي سَبِيلِ اللَّهِ تَخَلَّفَ رَجُلٌ فِي عِيَالِنَا، لَهُ نَيْبٌ كَتِيبِ النَّيْسِ، عَلَيَّ أَنْ لَا أَوْتِيَ بِرَجُلٍ فَعَلَّ ذَلِكَ إِلَّا نَكَلْتُ بِهِ». قَالَ: فَمَا اسْتَغْفَرَ لَهُ وَلَا سَبَّ^(٦).

(١) أما قوله (فما أوفقناه) فهكذا الحكم عند الفقهاء، وأما الحفر للمرجوم والمرجومة ففيه مذاهب للعلماء: قال مالك وأبو حنيفة وأحمد رضي الله عنهم في المشهور عنهم: لا يحفر لواحد منهما. وقال قتادة وأبو ثور وأبو يوسف وأبو حنيفة في رواية: يحفر لهما. وقال بعض المالكية: يحفر لمن يرجم بالبينة لا من يرجم بالإقرار. وأما أصحابنا فقالوا: لا يحفر للرجل سواء ثبت زناه بالبينة أم بالإقرار.

وأما المرأة ففيها ثلاثة أوجه: لأصحابنا أحدها: يستحب الحفر لها إلى صدرها ليكون أستر لها. والثاني: لا يستحب ولا يكره بل هو إلى خيرة الإمام. والثالث: وهو الأصح إن ثبت زناها بالبينة استحب وإن ثبت بالإقرار فلا يمكنها الحرب إن رجعت، فمن قال بالحفر لها احتج بأنه حفر للغامدية وكذا لماعز في رواية، ويجب هؤلاء عن الرواية الأخرى في ماعز: أنه لم يحفر له أن المراد حفرة عظيمة أو غير ذلك من تخصيص الحفرة: وأما من قال لا يحفر فاحتج برواية من روى فما أوفقناه ولا حفرنا له، وهذا المذهب ضعيف لأنه متاخذ لحديث الغامدية ولرواية الحفر لماعز، وأما من قال بالتحجير فظاهر، وأما من فرق بين الرجل والمرأة فيحمل رواية

يا رَسُولَ اللَّهِ! طَهِّرْنِي، فَقَالَ: «وَتَحَكَ! ارْجِعْ فَاسْتَغْفِرِ اللَّهَ وَتُبْ إِلَيْهِ»، قَالَ: فَرَجَعَ غَيْرَ بَعِيدٍ، ثُمَّ جَاءَ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! طَهِّرْنِي، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَتَحَكَ! ارْجِعْ فَاسْتَغْفِرِ اللَّهَ وَتُبْ إِلَيْهِ». قَالَ: فَرَجَعَ غَيْرَ بَعِيدٍ، ثُمَّ جَاءَ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! طَهِّرْنِي، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مِثْلَ ذَلِكَ، حَتَّى إِذَا كَانَتِ الرَّابِعَةُ قَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَبُو جُنُونٍ؟»، فَأَخْبَرَ أَنَّهُ لَيْسَ بِمَجْنُونٍ، فَقَالَ: «أَشْرِبْ خَمْرًا؟»، فَقَامَ رَجُلٌ فَامْتَسَكَهُ فَلَمْ يَجِدْ مِنْهُ رِيحَ خَمَرٍ^(٣)، قَالَ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَزْنَيْتَ؟»، فَقَالَ: نَعَمْ، فَأَمَرَ بِهِ فَرُجِمَ، فَكَانَ النَّاسُ فِيهِ فِرْقَتَيْنِ: قَائِلٌ يَقُولُ: لَقَدْ هَلَكَ، لَقَدْ أَخَاطَتْ بِهِ خَطِيئَتَهُ، وَقَائِلٌ يَقُولُ: مَا تَوْبَةُ أَفْضَلَ مِنْ تَوْبَةٍ مَاعِزٍ: أَنَّهُ جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَوَضَعَ يَدَهُ فِي يَدَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: اقْتُلْنِي بِالْحِجَارَةِ، قَالَ: فَلْيُثْبِتُوا بِذَلِكَ يَوْمَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةً، ثُمَّ جَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُمْ جُلُوسٌ فَسَلَّمَ ثُمَّ جَلَسَ، فَقَالَ: «اسْتَغْفِرُوا لِمَاعِزِ ابْنِ مَالِكٍ»، قَالَ: فَقَالُوا: غَفَرَ اللَّهُ لِمَاعِزِ ابْنِ مَالِكٍ، قَالَ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَقَدْ تَابَ تَوْبَةً لَوْ قُسِمَتْ بَيْنَ أُمَّةٍ لَوَسِعَتْهُمْ^(٤)».

قَالَ: ثُمَّ جَاءَتْهُ امْرَأَةٌ مِنْ غَامِدٍ^(٥) مِنَ الْأَزْدِ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! طَهِّرْنِي، فَقَالَ: «وَتَحَكَ! ارْجِعِي فَاسْتَغْفِرِي اللَّهَ وَتَوْبِي إِلَيْهِ»، فَقَالَتْ: أَرَأَيْكَ تُرِيدُ أَنْ تُرَدِّدَنِي كَمَا رَدَدْتَ مَاعِزَ ابْنَ مَالِكٍ، قَالَ: «وَمَا ذَلِكَ؟» قَالَتْ: إِنَّهَا حَبَلَى مِنَ الرَّثَى، فَقَالَ: «أَنْتِ؟»، قَالَتْ: نَعَمْ، فَقَالَ لَهَا: «حَتَّى تَضَعِي مَا فِي بَطْنِكَ^(٦)»، قَالَ: فَكَفَّلَهَا رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ حَتَّى وَضَعَتْ^(٧)، قَالَ: فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: قَدْ وَضَعَتِ الْغَامِدِيَّةُ، فَقَالَ: «إِذَا لَا نَرُجُّهَا وَنَدْعُ وَلَدَهَا صَغِيرًا لَيْسَ لَهُ مِنْ يَرْضَعُهُ»، فَقَامَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ فَقَالَ: إِلَيَّ رَضَاعُهُ، يَا نَبِيَّ اللَّهِ! قَالَ: فَرَجَمَهُمَا.

(١) هكذا في النسخ عن يحيى بن يعلى عن غيلان، قال القاضي: والصواب ما وقع في نسخة الدمشقي عن يحيى بن يعلى عن أبيه عن غيلان فزاد في الإسناد عن أبيه، وكذا أخرجه أبو داود في كتاب السنن والنسائي من حديث يحيى بن يعلى عن أبيه عن غيلان وهو الصواب، وقد نهى عبد الغني على الساقط من هذا الإسناد في نسخة أبي العلاء بن ماهان، ووقع في كتاب الزكاة من السنن لأبي داود: حدثنا عثمان بن أبي شيبة حدثنا يحيى بن يعلى حدثنا أبي حدثنا غيلان عن جعفر عن مجاهد عن ابن عباس قال: لما نزلت: «والذين يكتزون الذهب والفضة» الآية فهذا السند يشهد بصحة ما تقدم. قال البخاري في تاريخه يحيى بن يعلى سمع أباه وزائدة بن قدامة، هذا آخر كلام القاضي وهو صحيح كما قال، ولم يذكر أحد سماعاً ليحيى بن يعلى هذا من غيلان بل قالوا سمع أباه

الحفر لما عز على أنه لبيان الجواز وهذا تأويل ضعيف، وما احتج به من ترك الحفر حديث اليهوديين المذكور بعد هذا وقوله جعل بيننا عليهما ولو حفر لهما لم يبتأ عليهما، واحتجوا أيضاً بقوله في حديث ماعز: فلما أذلقته الحجارة هرب، وهذا ظاهر في أنه لم تكن حفرة والله أعلم.

(٢) قوله: (فرميتاه بالعظام والمدر والحزف) هذا دليل لما اتفق عليه العلماء أن الرجم يحصل بالحجر أو المدر أو العظام أو الحزف أو الخشب وغير ذلك مما يحصل به القتل ولا تتعين الأحجار، وقد قدمنا أن قوله ﷺ ثم رجما بالحجارة ليس هو للاشتراط، قال أهل اللغة: الحزف قطع الفخار المكسر.

(٣) قوله: (حتى أتى عرض الحرة) هو بضم العين أي جانبها.

(٤) قوله: (فرميتاه بجملة الحرة) أي الحجارة الكبار واحدها جلمد بفتح الجيم والميم وجلمود بضم الجيم.

(٥) قوله: (حتى سكنت) هو بالشاء في آخره هذا هو المشهور في الروايات، قال القاضي: ورواه بعضهم سكن بالتون والأول الصواب ومعناها مات.

(٦) قوله: (فما استغفر له ولا مبه) أما عدم السب فلأن الحد كفارة له مطهرة له من معصيته، وأما عدم الاستغفار فلتلا يفر غيره فيقع في الزنا اتكالا على استغفاره ﷺ.

٢١- () حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ، حَدَّثَنَا بِهِزٌ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، حَدَّثَنَا دَاوُدُ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَ مَعْنَاهُ.

وَقَالَ فِي الْحَدِيثِ: فَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ مِنَ الْعَشِيِّ فَحَجَّجَ اللَّهَ وَأَتَى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: «أَمَا بَعْدُ، فَمَا يَأَلُ أَقْوَامٌ، إِذَا غَزَوْنَا، يَخْلَفُ أَحَدُهُمْ غَنًا، لَهُ نَيْبٌ كَنَيْبِ النَّبِيِّ».

وَلَمْ يَقُلْ: «فِي عِيَالِنَا».

٢١- () وَحَدَّثَنَا سُرَيْجُ بْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ زَكْرِيَاءَ ابْنِ أَبِي زَائِدَةَ (رح).

وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ هِشَامٍ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ.

كِلَاهُمَا عَنْ دَاوُدَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، بَعْضُ هَذَا الْحَدِيثِ.

غَيْرَ أَنَّهُ فِي حَدِيثِ سُفْيَانَ: فَأَعْتَرَفَ بِالزَّنى ثَلَاثَ مَرَّاتٍ.

٢٢- (١٦٩٥) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ الْهَمْدَانِيُّ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَعْلَى (وَهُوَ ابْنُ الْحَارِثِ الْمُحَارَبِيُّ)، عَنْ غِيلَانَ^(١) (وَهُوَ ابْنُ جَامِعِ الْمُحَارَبِيِّ)، عَنْ عَلْقَمَةَ ابْنِ مَرْثَدٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ ابْنِ بُرَيْدَةَ.

عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: جَاءَ مَاعِزُ ابْنَ مَالِكٍ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ:

وزائدة.

(٧) قوله: «فكفلها رجل من الأنصار حتى وضعت» أي قام بمؤنتها ومصلحتها وليس هو من الكفالة التي هي بمعنى الضمان لأن هذا لا يجوز في الخلود التي لله تعالى.

٢٣- () وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُثَيْمٍ (ح).

وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثَيْمٍ (وَقَتَارِبًا فِي لَفْظِ الْحَدِيثِ)، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا بَشِيرُ بْنُ الْمُهَاجِرِ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بُرَيْدَةَ.

عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ مَاعِزَ بْنَ مَالِكٍ الْأَسْلَمِيَّ أَنَّى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنِّي قَدْ ظَلَمْتُ نَفْسِي وَزَيْتُ وَإِنِّي أُرِيدُ أَنْ تُطَهِّرَنِي، فَرَدَّهُ فَلَمَّا كَانَ مِنَ الْغَدِ آتَاهُ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنِّي قَدْ زَيْتُ فَرَدَّهُ الثَّانِيَةَ، فَارْتَمَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى قَوْمِهِ فَقَالَ: «اتَّعَلَّمُونَ بِعَقْلِهِ بَأْسًا تَنْكِرُونَ مِنْهُ شَيْئًا؟»، فَقَالُوا: مَا نَعْلَمُهُ إِلَّا وَفِي الْعَقْلِ، مِنْ صَالِحِينَ، فِيمَا نَرَى، فَأَنَاهُ الثَّالِثَةَ، فَارْتَمَلَ إِلَيْهِمْ أَيْضًا فَسَالَ عَنْهُ، فَاجْتَبَرُوهُ: أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِهِ وَلَا بِعَقْلِهِ، فَلَمَّا كَانَ الرَّابِعَةَ حَفَرَ لَهُ حُفْرَةً ثُمَّ أَمَرَ بِهِ فَرُجِمَ.

قال: فَجَاءَتِ الْغَامِدِيَّةُ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنِّي قَدْ زَيْتُ فَطَهِّرَنِي، وَإِنَّهُ رَدَّهَا، فَلَمَّا كَانَ الْغَدُ قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! لِمَ تَرُدُّنِي؟ لَعَلَّكَ أَنْ تَرُدَّنِي كَمَا رَدَدْتَ مَاعِزًا، فَوَاللَّهِ! إِنِّي لَحَبْلَى، قال: «إِذَا لَا، فَأَذْعِبِي حَتَّى تَلِدِي^(١)»، فَلَمَّا وَلَدَتْ أَنَّهَا بِالصَّبِيِّ فِي خِرْقَةٍ، قَالَتْ: هَذَا قَدْ وَلَدْتُهُ، قال: «اذْعَبِي فَأَرْضِعِيهِ حَتَّى تَطْطِيبِيهِ»، فَلَمَّا فَطَمَتْهُ أَنَّهَا بِالصَّبِيِّ فِي يَدِي كِسْرَةٍ خَبِزَ، فَقَالَتْ: هَذَا، يَا نَبِيَّ اللَّهِ! قَدْ فَطَمْتُهُ، وَقَدْ أَكَلَ الطَّعَامَ، فَدَفَعَ الصَّبِيَّ إِلَى رَجُلٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، ثُمَّ أَمَرَ بِهَا فَخُفِرَ لَهَا إِلَى صَدْرِهَا، وَأَمَرَ النَّاسَ فَرَجَمُوهَا^(٢)، فَيَقْبَلُ خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ بِحَجَرٍ، فَرَمَى رَأْسَهَا، فَتَنَضَّحَ الدَّمُ عَلَى وَجْهِ خَالِدٍ^(٣)، فَسَبَّهَا، فَسَمِعَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ سَبَّهُ إِثْمًا، فَقَالَ: «مَهْلًا يَا خَالِدُ! فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ! لَقَدْ تَابَتْ نَوْبَةً، لَوْ تَابَهَا صَاحِبُ مَكْسٍ لَغُفِرَ لَهُ^(٤)»، ثُمَّ أَمَرَ بِهَا فَصُلِّيَ عَلَيْهَا وَدُفِنَتْ.

(١) قوله: (قال: إما لا فاذعبي حتى تلدي) هو بكسر الهمزة من إما وتشديد الميم وبالإمالة، ومعناه إذا آبيت أن تستري على نفسك وتومي وترجمي عن قولك فاذعبي حتى تلدي فترجمين بعد ذلك وقد سبق شرح هذه اللفظة مبسوطاً.

(٢) قوله: (فما وضعت قيل قد وضعت الغامدية فقال النبي ﷺ: إذا لا نرجها) ونده ولدها صغيراً ليس له من يرضعه فقام رجل من الأنصار

(٢) قوله ﷺ: «فيم أطهرك قال: من الزنا» هكذا هو في جميع النسخ فيم بالفاء والياء وهو صحيح وتكون في هنا للسببية أي بسبب ماذا أطهرك.

(٣) قوله: (فقال اشرب خراً فقام رجل فاستكفه فلم يجد منه ريح خمر) مذهبنا الصحيح المشهور صحة إقرار السكران ونفوذ أقواله فيما له وعليه، والسؤال عن شربه الخمر محمول عندنا أنه لو كان سكران لم يقم عليه الحد، ومعنى استكفه أي شم رائحة فمه، واحتج أصحاب مالك وجمهور الحجازيين أنه يجد من وجدته ريح الخمر وإن لم تقم عليه بينة بشرها ولا أقر به، ومذهب الشافعي وأبي حنيفة وغيرهما لا يجد بمجرد ريحه بل لا بد من بينة على شربه أو إقراره، وليس في هذا الحديث دلالة لأصحاب مالك.

(٤) قوله: «جاء ماعز بن مالك إلى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله طهرني، فقال: ويحك ارجع فاستغفر الله وتب إليه فرجع غير بعيد ثم جاء فقال: يا رسول الله طهرني إلى آخره» ومثله في حديث الغامدية «قالت: طهرني، قال: ويحك ارجعي فاستغفري الله وتوبي إليه» هذا دليل على أن الحد يكفر ذنب المعصية التي حد لها، وقد جاء ذلك صريحاً في حديث عبادة بن الصامت ﷺ وهو قوله ﷺ: «من فعل شيئاً من ذلك فعوقب به في الدنيا فهو كفارته» ولا نعلم في هذا خلافاً.

وفي هذا الحديث دليل على سقوط إثم المعاصي الكبائر بالتوبة وهو بإجماع المسلمين إلا ما قدمناه عن ابن عباس في توبة القاتل خاصة والله أعلم. فإن قيل: فما بال ماعز والغامدية لم يقتلوا بالتوبة وهي عصلة لغرضهما وهو سقوط الإثم بل أصراً على الإقرار واختاروا الرجم؟ فالجواب أن تحصيل البراءة بالخلود وسقوط الإثم متيقن على كل حال لا سيما وإقامة الحد بأمر النبي ﷺ.

وأما التوبة فيخاف أن لا تكون نصوحاً وأن يخل بشيء من شروطها تبقى المعصية وإثمها دائماً عليه فأراد حصول البراءة بطريق متيقن دون ما ينطرق إليه احتمال والله أعلم. وروينا عن الحسن البصري قال: ويح كلمة رحمة والله أعلم.

(٥) قوله: (جاءت امرأة من غامد) هي بنين معجمة ودال مهملة وهي بطن من جهة.

(٦) قوله: (فقال لها حتى تضعي ما في بطنك) فيه أنه لا ترجم الحبلَى حتى تضع سواء كان حملها من زنا أو غيره وهذا مجمع عليه لئلا يقتل جنينها، وكذا لو كان حدها الجلد وهي حامل لم تجلد بالإجماع حتى تضع، وفيه أن المرأة ترجم إذا زنت وهي عصة كما يرجم الرجل، وهذا الحديث محمول على أنها كانت عصة لأن الأحاديث الصحيحة والإجماع متطابقان على أنه لا يرجم غير المحصن، وفيه أن من وجب عليها قصاص وهي حامل لا يقتص منها حتى تضع. وهذا مجمع عليه، ثم لا ترجم الحامل الزانية ولا يقتص منها بعد وضعها حتى تسقي ولدها اللبن ويستغني عنها بلين غيرها، وفيه أن الحمل يعرف ويحكم به وهذا هو الصحيح في مذهبنا.

الإحسان له سببان: أحدهما: الخوف عليها من أقاربها أن يحملهم الغيرة ولحوق العار بهم أن يؤذوها فأوصى بالإحسان إليها تحذيراً لهم من ذلك. والثاني: أمر به رحمة لما إذ قد تاب وتراجع وحصر على الإحسان إليها لما في نفوس الناس من الفرة من مثلها وإسماعها الكلام المؤذي وغو ذلك فهي عن هذا كله.

(٢) هكذا هو في معظم النسخ فشكت وفي بعضها فشدت بالدال بدل الكاف وهو معنى الأول، وفي هذا استحباب جمع أثوابها عليها وشدها بحيث لا تنكشف عورتها في ثقلها وتكرار اضطرابها، واتفق العلماء على أنه لا ترجم إلا قاعدة، وأما الرجل فجهمورهم على أنه يترجم قائماً، وقال مالك قاعداً، وقال غيره: يغير الإمام بينهما.

(٣) قوله: (ثم أمر بها فصلى عليها ثم دفنت) وفي الرواية الثانية: (أمر بها النبي ﷺ فرجعت ثم صلى عليها فقال له عمر: تصلي عليها يا نبي الله وقد زنت) أما الرواية الثانية فصریحة في أن النبي ﷺ صلى عليها. وأما الرواية الأولى فقال القاضي عياض رحمه الله: هي بفتح الصاد واللام عند جماهير رواة صحيح مسلم، قال: وعند الطبري بضم الصاد، قال: وكذا هو في رواية ابن أبي شيبة وأبي داود، قال: وفي رواية لأبي داود ثم أمرهم أن يصلوا عليها، قال القاضي: ولم يذكر مسلم صلاته ﷺ على ماعز وقد ذكرها البخاري. وقد اختلف العلماء في الصلاة على المرجوم فكرها مالك وأحمد للإمام وأهل الفضل دون باقي الناس ويصلي عليه غير الإمام وأهل الفضل. قال الشافعي وآخرون: يصلي عليه الإمام وأهل الفضل وغيرهم. والخلاف بين الشافعي ومالك إنما هو في الإمام وأهل الفضل، وأما غيرهم فاتفقوا على أنه يصلي، وبه قال جماهير العلماء قالوا: فيصلي على الفاسق والمقتول في الحدود والحاربة وغيرهم. وقال الزهري: لا يصلي أحد على المرجوم وقتل نفسه. وقال قتادة: لا يصلي على ولد الزنا واحتج الجمهور بهذا الحديث، وفيه دلالة للشافعي أن الإمام وأهل الفضل يصلون على المرجوم كما يصلي عليه غيرهم. وأجاب أصحاب مالك عنه بجوابين: أحدهما أنهم ضعفوا رواية الصلاة لكون أكثر الرواة لم يذكروها. والثاني: تأولوها على أنه ﷺ أمر بالصلاة أو دعا فسمي صلاة على مقتضاها في اللغة، وهذان الجوابان فاسدان، أما الأول فإن هذه الزيادة ثابتة في الصحيح وزيادة الثقة مقبولة. وأما الثاني فهذا التأويل مردود لأن التأويل إنما يصار إليه إذا اضطرت الأدلة الشرعية إلى ارتكابه وليس هنا شيء من ذلك فوجب حمل على ظاهره والله أعلم.

٢٤- (١) وحدثنا أبو بكر ابن أبي شيبة، حدثنا عفان ابن مسلم، حدثنا أبان العطار، حدثنا يحيى ابن أبي كثير، بهذا الإسناد، مثله.

٢٥- (١٦٩٨/١٦٩٧) حدثنا قتيبة ابن سعيد، حدثنا ليث (ح).

وحدثنا محمد ابن رُمح، أخبرنا الليث، عن ابن شهاب، عن عبيد الله ابن عبد الله ابن عتبة ابن مسعود.

فقال لي رضاعه يا نبي الله قال فرجها، وفي الرواية الأخرى: (أنها لما ولدت جاءت بالصبي في خرقة قالت هذا قد ولدته، قال فاذني فأرضعيه حتى تظميه فلما فطمته أنه بالصبي في يده كسرة خبز فقالت: يا نبي الله هذا قد فطمته وقد أكل الطعام فدفع الصبي إلى رجل من المسلمين ثم أمر بها فرجوها» فهاتان الروايتان ظاهرهما الاختلاف، فإن الثانية صريحة في أن رجها كان بعد فطامه وأكله الخبز، والأولى ظاهرهما أنه رجها عقب الولادة، ويجب تأويل الأولى وحملها على وفق الثانية لأنها قضية واحدة والروايتان صحيحتان، والثانية منهما صريحة لا يمكن تأويلها، والأولى ليست صريحة فيعين تأويل الأولى، ويكون قوله في الرواية الأولى (قام رجل من الأنصار فقال لي رضاعه) إنما قاله بعد الفطام وأراد بالرضاعة كفالته وتريته وسماء رضاعاً مجازاً. وأعلم أن مذهب الشافعي وأحمد وإسحاق والمشهور من مذهب مالك أنها لا ترجم حتى تجد من ترضعه فإن لم تجد أرضعته حتى تظمه ثم رجمت. وقال أبو حنيفة ومالك في رواية عنه: إذا وضعت رجمت ولا ينتظر حصول مرضعة.

وأما هذا الأنصاري الذي كفلها فقصد مصلحة وهو الرفق بها ومساعدتها على تعجيل طهارتها بالحد لما رأى بها من الحرص الشام على تعجيل ذلك، قال أهل اللغة: الفطام قطع الإرضاع لاستغناء الولد عنه.

(٣) قوله: (فتنضح الدم على وجه خالد) روي بالحاء المهملة وبالمعجمة والأكترون على المهملة ومعناه ترشش وانصب.

(٤) قوله ﷺ: «لقد تاب توبة لو تابها صاحب مكس لغفر له» فيه أن المكس من أقبح المعاصي والذنوب الموقفات وذلك لكثرة مطالبات الناس له وظلاماتهم عنده وتكرر ذلك منه وانتهاكه للناس واخذ أموالهم بغير حقها وصرفها في غير وجهها. وفيه أن توبة الزاني لا تسقط عنه حد الزنا، وكذا حكم حد السرقة والشرب، هذا أصح القولين في مذنبنا ومذهب مالك، والثاني: أنها تسقط ذلك. وأما توبة المحارب قبل القدرة عليه فتسقط حد المحاربة بلا خلاف عندنا وعند ابن عباس وغيره لا تسقط.

٢٤- (١٦٩٦) حدثني أبو غسان مالك ابن عبيد الواحد النمسمعي، حدثنا معاذ (يعني ابن هشام)، حدثني أبي، عن يحيى ابن أبي كثير، حدثني أبو قلابة، أن أبا المهلب حدثه.

عن عمران ابن حصين، أن امرأة من جهينة أتت نبي الله ﷺ وهي حبلى من الزنى، فقالت: يا نبي الله! أصبت حداً فأقمه علي، فدعا نبي الله ﷺ وليها، فقال: «أخبرني إليها، فإذا وضعت فأبني بها»^(١)، ففعل، فأمر بها نبي الله ﷺ، فشكت^(٢) عليها ثيابها، ثم أمر بها فرجمت، ثم صلى عليها، فقال له عمر: تصلي عليها؟ يا نبي الله! وقد زنت^(٣)، فقال: «لقد تاب توبة لو قُسمت بين سبعين من أهل المدينة لوزمعتهم، وهل وجدت توبة أفضل من أن جادت بنفسها لله تعالى؟».

(١) قوله ﷺ لولي الغامدية: «أحسن إليها فإذا وضعت فابني بها» هذا

النبي ﷺ السيل بالرجم في حق المحسن كما سبق في حديث عبادة بن الصامت، وقيل: هو إشارة إلى آية الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما، وقد سبق أنه لما نسخت تلاوته وبقي حكمه، فعلى هذا يكون الجلد قد اخذ من قوله تعالى: «الزانية والزاني» وقيل المراد نقض صلحهما الباطل على الغنم والوليدة.

(٧) قوله ﷺ: «الوليدة والغنم ردة» أي مردودة ومعناه يجب ردها إليك، وفي هذا أن الصلح الفاسد يرد، وأن أخذ المال فيه باطل يجب رده، وأن الحدود لا تقبل الفداء.

(٨) قوله ﷺ: «وعلى ابنك جلد مائة وتغريب عام». هذا محمول على أن الابن كان بكراً وعلى أنه اعترف وإلا فإقرار الأب عليه لا يقبل أو يكون هذا إفتاء أي إن كان ابنك زنى وهو بكر فعليه جلد مائة وتغريب عام.

(٩) قوله ﷺ: «واغد يا أنيس على امرأة هذا فإن اعترفت فارجمها» فتدا عليها فاعترفت فأمر بها فرجمت أنيس هذا صحابي مشهور وهو أنيس بن الضحاك الأسلمي معلود في الشاميين، وقال ابن عبد البر: هو أنيس بن مرثد والأول هو الصحيح المشهور وأنه أسلمي، والمرأة أيضاً أسلمية، وأعلم أن بعث أنيس محمول عند العلماء من أصحابنا وغيرهم على إعلام المرأة بأن هذا الرجل قذفها بأنه فيردها بأن لها عنده حد القذف فتطالب به أو تعفو عنه إلا أن تعترف بالزنا فلا يجب عليه حد القذف بل يجب عليها حد الزنا وهو الرجم لأنها كانت محصنة فذهب إليها أنيس فاعترفت بالزنا فأمر النبي ﷺ برفعها فرجمت، ولا بد من هذا التأويل لأن ظاهره أنه بعث لإقامة حد الزنا وهذا غير مراد لأن حد الزنا لا يحتاج له بالتجسس والتفتيش عنه، بل لو أقر به الزاني استحب أن يلحق الرجوع كما سبق فحيث يتعين التأويل الذي ذكرناه.

وقد اختلف أصحابنا في هذا البعث هل يجب على القاضي إذا قذف إنسان معين في مجلسه أن يبعث إليه ليخبره بحقه من حد القذف أم لا يجب؟ والأصح وجوبه، وفي هذا الحديث أن المحسن يرجم ولا يجلد مع الرجم وقد سبق بيان الخلاف فيه.

(١٠) وفي قوله ﷺ: «واغد يا أنيس على امرأة هذا فإن اعترفت فارجمها» قالوا: وحديث الجمع بين الجلد والرجم منسوخ فإنه كان في أول الأمر.

(١١) قوله في بعض الروايات: «فأمر بها فرجمت» وفي بعضها: «وأمر الناس فرجموها» وفي حديث ماعز: «أمرنا أن نرجمه» ونحو ذلك فيها كلها دلالة للمذهب الشافعي ومالك وموافقيهما أنه لا يلزم الإمام حضور الرجم، وكذا لو ثبت بشهود لم يلزمه الحضور، وقال أبو حنيفة وأحمد: يحضر الإمام مطلقاً وكذا الشهود إن ثبت بيته وبدأ الإمام بالرجم إن ثبت بالإقرار وإن ثبت بالشهود بدأ بالشهود، وحجة الشافعي أن النبي ﷺ لم يحضر أحداً من رجم والله أعلم.

٢٤ - () وَحَدَّثَنَا أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَلَةُ، قَالَا: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ (ح).

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَزَيْدِ ابْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ، أَنَّهُمَا قَالَا: إِنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَعْرَابِ أتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَتَشُدُّكَ^(١) اللَّهُ إِلَّا قَضَيْتَ لِي بِكِتَابِ اللَّهِ^(٢)، فَقَالَ الْخَصْمُ الْآخَرُ، وَهُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ^(٣)، نَعَمْ، فَأَقْضِ بَيْنَنَا بِكِتَابِ اللَّهِ، وَأَذِّنْ لِي، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «قُلْ»، قَالَ: إِنَّ ابْنِي كَانَ عَسِيفًا عَلَى هَذَا^(٤).

فَوَزَنِي بِأَمْرَاتِيهِ، وَإِنِّي أَخْبَرْتُ أَنْ عَلَى ابْنِي الرُّجْمَ، فَأَقْتَضَيْتُ مِنْهُ بِمِائَةِ شَاةٍ وَوَلِيدَةً، فَسَأَلْتُ أَهْلَ الْعِلْمِ^(٥) فَأَخْبَرُونِي، أَنَّمَا عَلَى ابْنِي جَلْدٌ مِائَةٌ وَتَغْرِيبٌ عَامٌ، وَأَنْ عَلَى امْرَأَةٍ هَذَا الرُّجْمَ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا أَقْضِيَنَّ بَيْنَكُمَا بِكِتَابِ اللَّهِ^(٦)، الْوَلِيدَةُ وَالْغَنَمُ رَدٌّ^(٧)، وَعَلَى ابْنِكَ جَلْدٌ مِائَةٌ وَتَغْرِيبٌ عَامٌ^(٨)، وَاغْدُ، يَا أَنْيسُ! إِلَى امْرَأَةٍ هَذَا، فَإِنْ اعْتَرَفَتْ فَارْجُمُهَا^(٩)».

قال: فَعَدَا عَلَيْهَا، فَاعْتَرَفَتْ، فَأَمَرَ بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَرُجِمَتْ^(١٠). (إخرجه البخاري: ٢٣١٤، ٢٣١٥، ٢٦٩٥، ٢٦٩٦، ٢٧٢٤، ٢٧٢٥، ٢٨٢٧، ٢٨٢٨، ٢٦٣٣، ٢٦٣٤، ٢٨٣٥، ٢٨٣٦، ٢٨٤٢، ٢٨٤٣، ٢٨٥٩، ٢٨٦٠، ٢٦٩٣، ٢٦٩٤، ٢٦٥٨، ٢٧٥٩، ٢٧٧٨، ٢٧٧٩، ٢٦٥٠، ٢٦٣١، ٢٦٦٠، ٢٦٨٣٣).

(١) معنى أشدك أسالك رافعاً نشيدي وهو صوتي وهو بفتح الهزلة وضم الشين.

(٢) وقوله (بكتاب الله) أي بما تضمنه كتاب الله، وفيه أنه يستحب للقاضي أن يصبر على من يقول من جفاة الخصوم احكم بالحق بيتاً ونحو ذلك.

(٣) قوله: (وقال الخصم الآخر وهو أفقه منه) قال العلماء: يجوز أن يكون أراد أنه بالإضافة أكثر فقهاً منه، ويحتمل أن المراد أفقه منه في هذه القضية لوصفه إياها على وجهها، ويحتمل أنه لأدبه واستثنائه في الكلام وحذره من الوقوع في النهي في قوله تعالى: «لا تقلعوا بين يدي الله ورسوله» بخلاف خطاب الأول في قوله: «أشدك الله إلى آخره» فإنه من جفاة الأعراب.

(٤) قوله: (إن ابني كان عسيفاً على هذا) هو بالعين والسين المهملتين أي أجيراً وجمعه عسفاء كاجير وأجراء وفقهاء.

(٥) قوله: (فسألت أهل العلم) فيه جواز استفتاء غير النبي ﷺ في زمة لأنه ﷺ لم ينكر ذلك عليه. وفيه جواز استفتاء المفضول مع وجود أفضل منه.

(٦) قوله ﷺ: «لأقضي بينكما بكتاب الله» يحتمل أن المراد بحكم الله، وقيل هو إشارة إلى قوله تعالى: «أو يحسم الله له من سبيلاً» وفسر

وَحَدَّثَنِي عُمَرُو النَّاقِثُ، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ابْنِ سَعْلٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ صَالِحٍ (ح).

وَحَدَّثَنَا عَبْدُ ابْنِ حُمَيْدٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ مَعْمَرٍ، كُلُّهُمْ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ.

٦- باب رجم اليهود، أهل الذمة، في الزنى

٢٦- (١٦٩٩) حَدَّثَنِي الْحَكَمُ بْنُ مُوسَى أَبُو صَالِحٍ، حَدَّثَنَا شُعَيْبُ بْنُ إِسْحَاقَ، أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ.

أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ ابْنَ عُمَرَ أَخْبَرَهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِتَى يَهُودِيٍّ وَيَهُودِيَّةً قَدْ زَنِيَا، فَاتَّطَلَّقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى جَاءَ يَهُودِيٌّ فَقَالَ: «مَا تَجِدُونَ فِي التَّوْرَةِ؟» عَلَى مَنْ زَنَى؟» قَالُوا: نَسَوْدُ وَجُوهَهُمَا وَنَحْمِلُهُمَا^(١)، وَنَخَالِفُ بَيْنَ وَجُوهِهِمَا، وَنُطَافُ بِهِمَا، قَالَ: «فَاتُّوا بِالتَّوْرَةِ، إِنْ كُنتُمْ صَادِقِينَ»، فَجَاؤُوا بِهَا فَقَرَأُوهَا، حَتَّى إِذَا قَرَأُوا بِآيَةِ الرِّجْمِ، وَضَعَ الْقَتْلَى، الَّذِي يَقْرَأُ، يَدَهُ عَلَى آيَةِ الرِّجْمِ، وَقَرَأَ مَا بَيْنَ يَدَيْهَا وَمَا وَرَافِعًا، فَقَالَ لَهُ عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ سَلَامٍ، وَهُوَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «مُرَّةً فَلْيَرْفَعْ يَدَهُ، فَرَفَعَهَا، فَإِذَا تَحْتَهَا آيَةُ الرِّجْمِ، فَأَمَرَ بِهِمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَرُجِمَا^(٢)».

قَالَ عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ عُمَرَ: كُنْتُ فِيمَنْ رَجَمَهُمَا، فَلَقَدْ رَأَيْتُهُ يَتِيهًا مِنَ الْحِجَارَةِ يَتَفَيَّو. (أخرجه البخاري: ١٣٢٩، ٤٥٥٦، ٦٨٤١، ٧٣٣٢، ٧٥٤٣، ٦٨١٩).

(١) قوله ﷺ: «فَاتُّوا بِالتَّوْرَةِ» قال العلماء: هذا السؤال ليس لتقليدهم ولا لمعرفة الحكم منهم وإنما هو لإلزامهم بما يعتقدونه في كتابهم، ولعله ﷺ قد أوحى إليه أن الرجم في التوراة الموجودة في أيديهم لم يغيروه كما غيروا أشياء أو أنه أخبره بذلك من أسلم منهم ولهذا لم يخف ذلك عليه حين كتموه.

(٢) قوله: (نسود وجوههما ونحملهما) هكذا هو في أكثر النسخ نحملهما بالحاء واللام، وفي بعضها نحملهما بالجيم، وفي بعضها نحملهما بيمين وكله متقارب، فمعنى الأول نحملهما على الحمل، ومعنى الثاني نحملهما جميعاً على الحمل، ومعنى الثالث نسود وجوههما بالحجم يضم الحاء وتفتح الميم وهو الفحيم، وهذا الثالث ضعيف لأنه قال قبله نسود وجوههما، فإن قيل: كيف رجم اليهوديان بالينة أم بالإقرار؟ قلنا: الظاهر أنه بالإقرار، وقد جاء في سنن أبي داود وغيره أنه شهد عليهما أربعة أنهم رأوا ذكره في فرجها، فإن صح هذا فإن كان الشهود مسلمين فظاهر، وإن كانوا كفاراً فلا اعتبار بشهادتهم ويتعين أنهما اقرا بالزنا.

(٣) قوله: (إن النبي ﷺ أتى يهودي ويهودية قد زنيا إلى قوله فرجما) في هذا دليل لوجوب حد الزنا على الكافر وأنه يصح نكاحه لأنه لا يجب

الرجم إلا على محسن، فلم لم يصح نكاحه لم يثبت إحصانه ولم يرجم، وفيه أن الكفار غاطبون بفروع الشرع وهو الصحيح، وقيل لا يضايطون بها، وقيل إنهم غاطبون بالنهي دون الأمر، وفيه أن الكفار إذا تحاكموا إلينا حكم القاضي بينهم بحكم شرعنا. وقال مالك: لا يصح إحصان الكافر قال: وإنما رجمهما لأنهما لم يكونا أهل ذمة، وهذا تأويل باطل لأنهما كانا من أهل العهد ولأنه رجم المرأة والنساء لا يجوز قتلن مطلقاً.

٢٧- () وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ (بَغِيضِي ابْنِ عُثَيْبٍ)، عَنْ أَبِي ثَوْبٍ (ح).

وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، مِنْهُمْ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، أَنَّ نَافِعًا أَخْبَرَهُمْ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَجَمَ فِي الزَّيْنَى يَهُودِيَّتَيْنِ، رَجُلًا وَامْرَأَةً زَنِيَا، فَأَنَزَلَ الْيَهُودُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِهِمَا، وَمَسَقُوا الْحَلِيتَ بَنَحْوِهِ. (أخرجه البخاري: ٣٦٣٥).

٢٧- () وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا مُوسَى ابْنُ عُثَيْبٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّ الْيَهُودَ جَاءُوا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِرَجُلٍ مِنْهُمْ وَامْرَأَةٍ قَدْ زَنِيَا، وَمَسَقَ الْحَلِيتَ بَنَحْوِ حَدِيثِ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ.

٢٨- (١٧٠٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ كِلَاهُمَا، عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ.

قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ مَرْثَةَ.

عَنِ الْبَرَاءِ ابْنِ عَازِبٍ، قَالَ: مَرُّ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ يَهُودِيٌّ مُحْتَمًا مَجْلُودًا، فَدَعَاهُمُ ﷺ فَقَالَ: «هَكَذَا تَجِدُونَ حَدَّ الزَّانِي فِي كِتَابِكُمْ». قَالُوا: نَعَمْ، فَدَعَا رَجُلًا مِنْ عُلَمَائِهِمْ، فَقَالَ: «أَشْذُكَ بِاللَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ التَّوْرَةَ عَلَى مُوسَى، هَكَذَا تَجِدُونَ حَدَّ الزَّانِي فِي كِتَابِكُمْ؟» قَالَ: لَا، وَلَوْلَا أَنَّكَ نَشَدْتَنِي بِهَذَا، لَمْ أَخْبِرَكَ نَجْدَةَ الرِّجْمِ، وَلَكِنَّهُ كَثُرَ فِي أَشْرَافِنَا، فَكُنَّا إِذَا أَخَذْنَا الشَّرِيفَ تَرَكْنَاهُ، وَإِذَا أَخَذْنَا الضَّعِيفَ أَقْمَنَّا عَلَيْهِ الْحَدَّ، قُلْنَا: تَعَالَوْا فَلْنَجْتَمِعْ عَلَى شَيْءٍ نَقِيمُهُ عَلَى الشَّرِيفِ وَالضَّعِيفِ، فَجَعَلْنَا التَّخْيِيمَ وَالْجَلْدَ مَكَانَ الرِّجْمِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَوَّلُ مَنْ أَحْيَا أَمْرَكَ إِذْ أَمَاتُوهُ». فَأَمَرَ بِسَوْءِ فَرَجِهِمْ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: «يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ لَا يَحْزَنْكَ الَّذِينَ يُسَارِعُونَ فِي الْكُفْرِ» إِلَى قَوْلِهِ «إِنْ أُوَيْسْتُمْ هَذَا فَخُذُوهُ» [طه: ٤١] يَقُولُ: أَتُوا مُحْتَدًا ﷺ، فَإِنْ أَمَرَكُمُ بِالْتَّخْيِيمِ وَالْجَلْدِ فَخُذُوهُ، وَإِنْ أَتَاكُمْ بِالرِّجْمِ فَاحْذَرُوا. فَأَنْزَلَ

(١) قوله ﷺ: «إِذَا زَنَتِ امْرَأَةٌ أَحَدَكُمْ فَتَبَيَّنَ زَنَاهَا فَلْيَجْلِدْهَا الْحَدَّ وَلَا يَثْرِبْ عَلَيْهَا الثَّرِبُ» التَّوْبِخُ واللُّومُ عَلَى الذَّنْبِ وَمَعْنَى تَبَيَّنَ زَنَاهَا تَحَقُّقُهُ إِمَّا بِالْبَيِّنَةِ وَإِمَّا بِرُؤْيَا أَوْ عِلْمٍ عِنْدَ مَنْ يَجُوزُ الْقَضَاءُ بِالْعِلْمِ فِي الْحُدُودِ، وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى وَجُوبِ حَدِّ الزَّانَا عَلَى الْإِمَامِ وَالْعَبِيدِ، وَفِيهِ أَنَّ السَّيِّدَ يَقِيمُ الْحَدَّ عَلَى عَبْدِهِ وَأَمَتِهِ، وَهَذَا مَذْهَبُنَا وَمَذْهَبُ سَائِرِ أَهْلِ الْحَدِّ وَجَمَاعَةِ الْعُلَمَاءِ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّالِعِينَ فَمَنْ يَعْصِيهِمْ. وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ ﷺ فِي طَائِفَةٍ لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ: وَهَذَا الْحَدِيثُ صَرِيحٌ فِي الدَّلَالَةِ لِلْجُمْهُورِ، وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْعَبْدَ وَالْأَمَةَ لَا يَرْجَمَانِ سِوَاهُ كَانَا مُزَوَّجَيْنِ أَمْ لَا لِقَوْلِهِ ﷺ: «فَلْيَجْلِدْهَا الْحَدَّ» وَلَمْ يَفْرُقْ بَيْنَ مُزَوَّجَةٍ وَغَيْرِهَا، وَفِيهِ أَنَّهُ لَا يُؤْبَخُ الزَّانِي بَلْ يَقَامُ عَلَيْهِ الْحَدُّ فَقَطْ.

(٢) قوله ﷺ: «إِنْ زَنَتِ امْرَأَةٌ فَلْيَجْلِدْهَا الْحَدَّ وَلَا يَثْرِبْ عَلَيْهَا ثُمَّ إِنْ زَنَتِ الثَّلَاثَةَ فَتَبَيَّنَ زَنَاهَا فَلْيَجْلِدْهَا وَلَوْ بِحِجْلٍ مِنْ شَعْرَةٍ فِيهِ أَنْ الزَّانِي إِذَا حَدَّ، ثُمَّ زَنَى ثَلَاثًا يُلْزَمُهُ حَدٌّ آخَرُ فَإِنْ زَنَى ثَلَاثًا لَزِمَهُ حَدٌّ آخَرُ فَإِنْ حَدَّ ثُمَّ زَنَى لَزِمَهُ حَدٌّ آخَرُ وَكَذَا أَبَدًا، فَأَمَّا إِذَا زَنَى مَرَّةً وَلَمْ يَحْدِ لَوَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ فَيَكْفِيهِ حَدٌّ وَاحِدٌ لِلْجَمْعِ. وَفِيهِ تَرْكُ غُلَاظَةِ الْفَسَادِ وَأَهْلُ الْمَاصِي وَفِرَاقِهِمْ، وَهَذَا الْبَيْعُ الْمَمُورُ بِهِ مُسْتَحَبٌّ لَيْسَ بِوَاجِبٍ عِنْدَنَا وَعِنْدَ الْجُمْهُورِ، وَقَالَ دَاوُدُ وَأَهْلُ الظَّاهِرِ: هُوَ وَاجِبٌ. وَفِيهِ جَوَازُ بَيْعِ الشَّيْءِ النَّفْسِ بِشَيْءٍ خَفِيرٍ وَهَذَا يَجْمَعُ عَلَيْهِ إِذَا كَانَ الْبَائِعُ عَالِمًا بِهِ، فَإِنْ كَانَ جَاهِلًا فَكُنْكَ عِنْدَنَا وَعِنْدَ الْجُمْهُورِ، وَلِأَصْحَابِ مَالِكٍ فِيهِ خِلَافٌ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وهذا البيع للممور به يلزم صاحبه أن يبين حالها للمشتري لأنه عيب والإخبار بالعيب واجب، فإن قيل: كيف يكره شيئاً ويرفضه لأخيه المسلم؟ فالجواب لعلمها تستغف عند المشتري بأن يعفها بنفسه أو يصونها ببيتته أو بالإحسان إليها والتوسعة عليها أو يزوجه أو غير ذلك والله أعلم.

٣١- () حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، جَمِيعًا، عَنْ ابْنِ عَمِيَّةَ (ح).

وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ حُمَيْدٍ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ الْبُرْسَانِيُّ أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ حَسَّانَ، كِلَاهُمَا، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ مُوسَى (ح).

وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو اسْمَاءَ وَابْنُ عُمَيْرٍ، عَنْ عَمِيَّةَ اللَّهِ ابْنِ عُمَرَ (ح).

وَحَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، حَدَّثَنِي اسْمَاءُ ابْنُ زَيْدٍ (ح).

وَحَدَّثَنَا هُنَادُ بْنُ السَّرِيِّ، وَابْنُ كُرَيْبٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سُلَيْمَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ.

كُلُّ هَؤُلَاءِ عَنْ سَعِيدِ الْقُمْيَرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ.

إِلَّا أَنَّ ابْنَ إِسْحَاقَ قَالَ فِي حَدِيثِهِ: عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ، فِي جَلْدِ الْأَمَةِ، إِذَا زَنَتِ

اللَّهُ تَعَالَى: «وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ» «وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ» «وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ» (الاسعة: ١٧). فِي الْكَفَّارِ كُلِّهَا.

٢٨- () حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنٍ وَابْنُ سَعِيدٍ الْأَشْجَعِيُّ، قَالَا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوَهُ. إِلَى قَوْلِهِ: فَأَمَرَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ فَرُجِمَ.

وَلَمْ يَذْكُرْ مَا بَعْدَهُ مِنْ نَزُولِ الْآيَةِ.

٢٨م- (١٧٠١) وَحَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ اللَّهِ، حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ:

أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: رَجَمَ النَّبِيُّ ﷺ رَجُلًا مِنْ أَسْلَمَ، وَرَجُلًا مِنَ الْيَهُودِ وَامْرَأَةً^(١).

(١) قوله: «رَجَمَ رَجُلًا مِنَ الْيَهُودِ وَامْرَأَةً» أَيُّ صَاحِبَتِهِ الَّتِي زَانَا بِهَا وَلَمْ يَرِدْ زَوْجَتَهُ. فِي رِوَايَةٍ: «وَامْرَأَةً».

٢٨- () حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ، حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَهُ. غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: وَامْرَأَةً.

٢٩- (١٧٠٢) وَحَدَّثَنَا أَبُو كَامِلٍ الْجَحْظَرِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ الشَّيْبَانِيُّ، قَالَ: سَأَلْتُ عَبْدَ اللَّهِ ابْنَ أَبِي أَوْفَى (ح).

وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ (وَاللَّفْظُ لَهُ)، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ الشَّيْبَانِيِّ، قَالَ:

سَأَلْتُ عَبْدَ اللَّهِ ابْنَ أَبِي أَوْفَى: هَلْ رَجِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: قُلْتُ: بَعْدَ مَا أَنْزَلَتْ سُورَةُ النَّوْرِ أَمْ قَبْلَهَا؟ قَالَ: لَا أَجْرِي. (أَخْرَجَهُ الْبَغَاوِيُّ: ٦٨١٣، ٦٨٤٠).

٣٠- (١٧٠٣) وَحَدَّثَنِي عَمْسَى بْنُ خَمَادٍ الْبَصْرِيُّ، أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ أَبِيهِ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ سَمِعَهُ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِذَا زَنَتِ امْرَأَةٌ أَحَدَكُمْ فَتَبَيَّنَ زَنَاهَا، فَلْيَجْلِدْهَا الْحَدَّ وَلَا يَثْرِبْ عَلَيْهَا، ثُمَّ إِنْ زَنَتِ، فَلْيَجْلِدْهَا الْحَدَّ، وَلَا يَثْرِبْ عَلَيْهَا^(١)»، ثُمَّ إِنْ زَنَتِ الثَّلَاثَةَ، فَتَبَيَّنَ زَنَاهَا، فَلْيُغْلِبْهَا وَلَوْ بِحِجْلٍ مِنْ شَعْرَةٍ^(٢). (أَخْرَجَهُ الْبَغَاوِيُّ: ٦١٥٢، ٦٢٣٤، ٦٨٣٩).

ثَلَاثًا: «ثُمَّ لِيَعْبَهَا فِي الرَّابِعَةِ».

لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: «أَحْسَنْتَ»^(٢).

٣٢- () حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ الْقَعْنَبِيُّ، حَدَّثَنَا مَالِكٌ (ح).

وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى (وَاللَّفْظُ لَهُ) قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سُئِلَ، عَنِ الْأَمَةِ إِذَا زَنَتْ وَلَمْ تُحْصَن؟ قَالَ: «إِنْ زَنَتْ فَاجْلِدُوهَا، ثُمَّ إِنْ زَنَتْ فَاجْلِدُوهَا، ثُمَّ إِنْ زَنَتْ فَاجْلِدُوهَا، ثُمَّ يَبْعُوهَا وَلَوْ بِصَغِيرٍ».

قال ابن شِهَابٍ: لَا أَذْرِي، أَبَعَدَ الثَّلَاثَةِ أَوْ الرَّابِعَةِ.

وَقَالَ الْقَعْنَبِيُّ، فِي رِوَايَتِهِ: قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: وَالضُّعْفُورُ الْحَبْلُ.

٣٣- (١٧٠٤) وَحَدَّثَنَا أَبُو الطَّاهِرِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، قَالَ: سَمِعْتُ مَالِكًا يَقُولُ: حَدَّثَنِي ابْنُ شِهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَزَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سُئِلَ، عَنِ الْأَمَةِ، بِمَثَلِ حَدِيثِهَا.

وَلَمْ يَذْكُرْ قَوْلَ ابْنِ شِهَابٍ: وَالضُّعْفُورُ الْحَبْلُ. وَاعْرَجَ

البيهقي: (٢١٥٣، ٢١٥٤، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ٢٥٥٥، ٢٥٥٦، ١٨٣٧، ١٨٣٨).

٣٣- () حَدَّثَنِي عَمْرُو النَّاقِدُ، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ابْنِ سَعْدٍ، حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ صَالِحٍ (ح).

وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرُ

كِلَاهُمَا، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَزَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِمَثَلِ حَدِيثِ مَالِكٍ، وَالشُّكُّ فِي حَدِيثِهَا جَمِيعًا، فِي بَيْعِهَا فِي الثَّلَاثَةِ أَوْ الرَّابِعَةِ.

٧- باب تأخير أخذ عن النفساء

٣٤- (١٧٠٥) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْمُقَدَّمِيُّ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ أَبُو دَاوُدَ، حَدَّثَنَا زَائِدَةُ، عَنْ السُّدِّيِّ، عَنْ سَعْدِ بْنِ عُبَيْدَةَ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، قَالَ:

خَطَبَ عَلِيٌّ فَقَالَ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ! أَقِيمُوا عَلَى أَرْقَانِكُمْ الْحَدَّ، مَنْ أَحْصَنَ مِنْهُمْ وَمَنْ لَمْ يُحْصَن»^(١)، فَلِنْ أَمَةٍ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ زَنَتْ، فَأَمَرَنِي أَنْ اجْلِدَهَا، فَلِذَا هِيَ حَدِيثُ عَهْدٍ بِفَنَاسٍ، فَخَشِيتُ، إِنْ أَنَا جَلَدْتُهَا، أَنْ أَقْتُلَهَا، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ

(١) قوله: «قرأت على مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ سئل عن الأمة إذا زنت ولم تحسن قال إن زنت فاجلدوها». وفي الحديث الآخر: «أن علياً رضي الله تعالى عنه خطب فقال: يا أيها الناس أقيموا على أرقانكم الحد من أحسن منهم ومن لم يحسن قال الطحاوي: وفي الرواية الأولى لم يذكر أحد من الرواة قوله ولم يحسن غير مالك وأشار بذلك إلى تضعيفها، وانكر الحفاظ هذا على الطحاوي قالوا بل روى هذه اللفظة أيضاً ابن عينة ويحيى بن سعيد عن ابن شهاب كما قال مالك، فحصل أن هذه اللفظة صحيحة وليس فيها حكم مخالف لأن الأمة تجلد نصف جلد الحرة سواء كانت الأمة عصية بالتزويج أم لا. وفي هذا الحديث بيان من لم يحسن وقوله تعالى: «فإذا أحسن فإن اتين بفاحشة فعليهن نصف ما على المحصنات من العذاب» فيه بيان من أحسنت، فحصل من الآية الكريمة والحديث بيان أن الأمة المحصنة بالتزويج وغير المحصنة تجلد وهو معنى ما قاله علي رضي الله تعالى عنه وخطب الناس به، فإن قيل: فما الحكمة في التقييد في قوله تعالى: «فإذا أحسن» مع أن عليها نصف جلد الحرة سواء كانت الأمة عصية أم لا؟ فالجواب أن الآية نهت على أن الأمة وإن كانت مزوجة لا يجب عليها إلا نصف جلد الحرة لأنه الذي يتصف.

وأما الرجم فلا يتصف فليس مراداً في الآية بلا شك فليس للأمة المزوجة الموطوءة في النكاح حكم الحرة الموطوءة في النكاح فينت الآية هذا ثلثا يتوهم أن الأمة المزوجة ترجم وقد أجمعوا على أنها لا ترجم.

وأما غير المزوجة فقد علمنا أن عليها نصف جلد المزوجة بالأحداث الصحيحة منها حديث مالك هذا، وباقى الروايات المطلقة إذا زنت أمة أحكمم فليجلدها وهذا يتناول المزوجة وغيرها، وهذا الذي ذكرناه من وجوب نصف الجلد على الأمة سواء كانت مزوجة أم لا هو مذهب الشافعي ومالك وأبي حنيفة وأحمد وجمهور علماء الأمة، وقال جماعة من السلف: لا حد على من لم تكن مزوجة من الإماء والعبيد ممن قاله ابن عباس وطاوس وعطاء وابن جريج وأبو عبيدة.

(٢) فيه أن الجلد واجب على الأمة الزانية وأن النفساء والمرضة ونحوهما يؤخر جلدهما إلى البرء والله أعلم.

٣٤- () وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا يَحْيَى ابْنُ آدَمَ، حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ، عَنْ السُّدِّيِّ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ. وَلَمْ يَذْكُرْ: مَنْ أَحْصَنَ مِنْهُمْ وَمَنْ لَمْ يُحْصَن. وَزَادَ فِي الْحَدِيثِ: «أَتْرَكُهَا حَتَّى تَمَاتِلَ».

٨- باب حدّ الخمير

٣٥- (١٧٠٦) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، قَالَ:

سَمِعْتُ قَتَادَةَ يَقُولُ:

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِرَجُلٍ قَدْ شَرِبَ الْخَمْرَ، فَجَلَدَهُ بِجَرِيدَتَيْنِ، نَحْوَ أَرْبَعِينَ^(١).

قال: وَفَعَلَهُ أَبُو بَكْرٍ، فَلَمَّا كَانَ عُمَرُ اسْتَشَارَ النَّاسَ، فَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ^(٢): أَخَفْ^(٣) الْخُدُودَ ثَمَانِينَ، فَأَمَرَ بِهِ عُمَرُ. [إخرجه البخاري: ١٧٧٦].

(١) قوله: (جلده بجريدتين نحو أربعين) اختلفوا في معناه فأصحابنا يقولون معناه أن الجريدتين كانتا مفردتين جلد بكل واحدة منهما عدداً حتى كمل من الجميع أربعون. وقال آخرون عن يقول جلد الخمر ثمانون معناه أنه جمعهما وجلد بهما أربعين جلدة فيكون المبلغ ثمانين، وتاويل أصحابنا أظهر لأن الرواية الأخرى مينة لهذه وأيضاً فحديث علي عليه السلام مبين لها.

(٢) هكذا هو في مسلم وغيره أن عبد الرحمن بن عوف هو الذي أشار بهذا، وفي الموطأ وغيره أنه علي بن أبي طالب عليه السلام وكلاهما صحيح وأشارا جميعاً، ولعل عبد الرحمن بدأ بهذا القول فوافقه علي وغيره فنسب ذلك في رواية إلى عبد الرحمن عليه السلام لسبقه به، ونسبه في رواية إلى علي عليه السلام لفضيله وكثرة علمه ورجحانه على عبد الرحمن عليه السلام.

(٣) فهو ينصب أخف وهو منصوب بفعل محذوف أي اجلده كأخف الحدود أو اجعله كأخف الحدود كما صرح به في الرواية الأخرى.

٣٥- () وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ الْخَسَّارِيُّ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ يَحْيَى (بِغْنِي ابْنَ الْحَارِثِ)، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسًا يَقُولُ: أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِرَجُلٍ، فَذَكَرَ نَحْوَهُ.

٣٦- () حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ، حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ قَتَادَةَ.

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ جَلَدَ فِي الْخَمْرِ بِالْجَرِيدِ وَالنَّعَالِ^(١)، ثُمَّ جَلَدَ أَبُو بَكْرٍ أَرْبَعِينَ، فَلَمَّا كَانَ عُمَرُ وَدَنَا النَّاسُ مِنَ الرَّيْفِ وَالْقَرَى^(٢)، قَالَ: مَا تَرَوْنَ فِي جَلْدِ الْخَمْرِ؟ فَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ: أَرَى أَنْ نَجْعَلَهَا^(٣) كَأَخْفِ الْخُدُودِ^(٤)، قَالَ: فَجَلَدَ عُمَرُ ثَمَانِينَ. [إخرجه البخاري: ١٧٧٣، ١٧٧٦].

(١) قوله: (ضربه بجريدتين) وفي رواية: (بالجرید والنعال) أجمع العلماء على حصول حد الخمر بالجلد بالجرید والنعال وأطراف الثياب واختلفوا في جوازها بالسوط وهما وجهان لأصحابنا الأصح الجواز، وشذ بعض أصحابنا فشرط فيه السوط وقال: لا يجوز بالثياب والنعال وهذا غلط فاحش مردود على قائله لتبذته لهذه الأحاديث الصحيحة.

قال أصحابنا: وإذا ضربه بالسوط يكون سوطاً معتدلاً في الحجم بين

القضيب والعصا، فإن ضربه بجريدة فلتكن خفيفة بين اليابسة والرطبة ويضربه ضرباً بين ضربين فلا يرفع يده فوق رأسه ولا يكتفي بالوضع بل يرفع ذراعه رفعا معتدلاً.

(٢) قوله: (فلما كان عمر ودنا الناس من الریف والقري) الریف المواضع التي فيها المياه أو هي قرية منها. ومعناه لما كان زمن عمر بن الخطاب عليه السلام وفتحت الشام والعراق وسكن الناس في الریف ومواضع الخصب وسعة العيش وكثرة الأعشاب والثمار أكثروا من شرب الخمر فزاد عمر في حد الخمر تغليظاً عليهم وزجراً لهم عنها.

(٣) وقوله: (أرى أن نجعلها) يعني العقوبة التي هي حد الخمر.

(٤) وقوله: (أخف الحدود) يعني المنصوص عليها في القرآن وهي حد السرقة بقطع اليد وحد الزنا جلد مائة وحد القذف ثمانين فاجعلها ثمانين كأخف هذه الحدود. وفي هذا جواز القياس واستحباب مشاورة القاضي والفقي أصحابه وحاضري مجلسه في الأحكام.

٣٦- () وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَثَلَّةُ.

٣٧- () وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ قَتَادَةَ.

عَنْ أَنَسِ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَضْرِبُ فِي الْخَمْرِ بِالنَّعَالِ وَالْجَرِيدِ أَرْبَعِينَ، ثُمَّ ذَكَرَ نَحْوَ حَدِيثِهِمَا.

وَلَمْ يَذْكُرْ، الرَّيْفَ وَالْقَرَى.

٣٨- (١٧٠٧) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَهَيْثَرُ بْنُ حَرْبٍ وَعَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ (وَهُوَ ابْنُ عَلِيَّةٍ)، عَنْ ابْنِ أَبِي عُرْوَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ الدَّنَاجِ^(١) (ح).

وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ (وَاللَّفْظُ لَهُ)، أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ حَمَّادٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ الْمُخْتَارِ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ فَيُوزَ مَوْلَى ابْنِ عَامِرٍ الدَّنَاجِ، حَدَّثَنَا حُضَيْنُ بْنُ الْمُثَنَّى^(٢)، أَبُو سَامَانَ، قَالَ:

شَهِدْتُ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ وَأَبِي بَالُوَيْدٍ، قَدْ صَلَّى الصُّبْحَ وَكَفَّتَيْنِ، ثُمَّ قَالَ: أَرَيْدُكُمْ؟ فَشَهِدَ عَلَيْهِ رَجُلَانِ: أَحَدُهُمَا حُمْرَانِ، أَنَّهُ شَرِبَ الْخَمْرَ، وَشَهِدَ آخَرُ، أَنَّهُ رَأَاهُ يَتَغَيَّبُ، فَقَالَ عُثْمَانُ: إِنَّهُ لَمْ يَتَغَيَّبْ حَتَّى شَرِبَهَا^(٣)، فَقَالَ: يَا عَلِيُّ! قُمْ فَاجْلِدْهُ، فَقَالَ عَلِيُّ: قُمْ، يَا حَسَنُ! فَاجْلِدْهُ، فَقَالَ الْحَسَنُ: وَلَ حَارَهَا مَنْ تَوَلَّى قَارِعًا^(٤) (فَكَانَهُ وَجَدَ عَلَيْهِ^(٥))، فَقَالَ: يَا عَبْدَ اللَّهِ! ابْنُ جَنْفَرٍ! قُمْ فَاجْلِدْهُ، فَجَلَدَهُ، وَعَلِيُّ يَدُ خَتْمٍ بَلَّغَ أَرْبَعِينَ، فَقَالَ: أَمْسِكْ^(٦)، ثُمَّ قَالَ: (٧) جَلَدَ النَّبِيُّ ﷺ أَرْبَعِينَ، وَجَلَدَ أَبُو

يقتل بعد جلده أربع مرات للحديث الوارد في ذلك، وهذا القول باطل مخالف لإجماع الصحابة فمن بعدهم على أنه لا يقتل وإن تكرر منه أكثر من أربع مرات، وهذا الحديث منسوخ، قال جماعة: دل الإجماع على نسخه، وقال بعضهم: نسخه قوله ﷺ: «لا يحمل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث: النفس بالنفس، والريب الزاني، والشارك لدينه المفارق للجماعة».

واختلف العلماء في قدر حد الخمر فقال الشافعي وأبو ثور وداود وأهل الظاهر وآخرون: حده أربعون. قال الشافعي ﷺ: وللإمام أن يبلغ به ثمانين وتكون الزيادة على الأربعين تعزيرات على تسيه في إزالة عقله وفي تعرضه للقتل وأنواع الإيذاء وترك الصلاة وغير ذلك. ونقل القاضي عن الجمهور من السلف والفقهاء منهم مالك وأبو حنيفة والأوزاعي والثوري وأحمد وإسحاق رحمهم الله تعالى أنهم قالوا: حده ثمانون واحتجوا بأنه الذي استقر عليه إجماع الصحابة وأن فعل النبي ﷺ لم يكن للتحديد، ولهذا قال في الرواية الأولى: نحو أربعين وحجة الشافعي وموافقه أن النبي ﷺ إنما جلد أربعين كما صرح به في الرواية الثانية.

وأما زيادة عمر فهي تعزيرات والتعزير إلى رأي الإمام إن شاء فعله وإن شاء تركه بحسب المصلحة في فعله وتركه، قرأه عمر ففعله ولم يره النبي ﷺ ولا أبو بكر ولا علي فتركوه، وهكذا يقول الشافعي ﷺ أن الزيادة إلى رأي الإمام.

وأما الأربعون فهي الحد المقدر الذي لا بد منه، ولو كانت الزيادة حداً لم يتركها النبي ﷺ وأبو بكر ﷺ ولم يتركها علي ﷺ بعد فعل عمر، ولهذا قال علي ﷺ وكل سنة معناه الاختصار على الأربعين وبلغ الثمانين، فهذا الذي قاله الشافعي ﷺ هو الظاهر الذي تقتضيه هذه الأحاديث ولا يشكل شيء منها، ثم هذا الذي ذكرناه هو حد الحر، فأما العبد فعلى النصف من الحر كما في الزنا والقتل والله أعلم.

وأجمعت الأمة على أن الشارب يحسد سواء سكر أم لا. واختلف العلماء في من شرب النبيذ وهو ما سوى عصير العنب من الأنبة المسكرة فقال الشافعي ومالك وأحمد رحمهم الله تعالى وجمهور العلماء من السلف والخلف: هو حرام يجلد فيه كجلد شارب الخمر الذي هو عصير العنب سواء كان يعتقد إباحته أو تحريمه. وقال أبو حنيفة والكوفيون رحمهم الله تعالى: لا يجرم ولا يحسد شارب. وقال أبو ثور: هو حرام يجلد بشره من يعتقد تحريمه دون من يعتقد إباحته والله أعلم.

٣٩- (١٧٠٧م) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ مِهَالٍ الضَّرِيرُ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، عَنْ أَبِي حَصِينٍ^(١)، عَنْ عُمَيْرِ بْنِ سَعِيدٍ^(٢).

عَنْ عَلِيٍّ، قَالَ: مَا كُنْتُ أَقْسِمُ عَلَى أَحَدٍ حَدًّا قِيمُوتَ فِيهِ، فَاجِدَ مِنْهُ فِي نَفْسِي، إِلَّا صَاحِبَ الْخَمْرِ، لِأَنَّهُ إِنْ مَاتَ وَدَيْتُهُ^(٣)، لَأَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَسْنَهُ^(٤). (إعرجه البخاري).

بَكَرٍ أَرْبَعِينَ، وَعُمَرُ ثَمَانِينَ، وَكُلُّ سَنَةٍ^(٥)، وَهَذَا أَحَبُّ إِلَيَّ^(٦).

رَأَى عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ فِي رَوَاتِهِ: قَالَ إِسْمَاعِيلُ: وَقَدْ سَمِعْتُ حَدِيثَ الدَّانَاجِ مِنْهُ فَلَمْ أَحْفَظْهُ.

(١) قوله: (عن عبد الله الداناج) هو بالدال المهملة والنون والجيم ويقال له أيضاً الدانا بخذف الجيم والدناء بالهاء ومعناه بالفارسية العالم.

(٢) قوله: (حدثنا حصين بن المنذر) هو بالضاد المعجمة وقد سبق أنه ليس في الصحيحين حصين بالمعجمة غيره.

(٣) هذا دليل لما لك وموافقه في أن من تقيأ الخمر يحسد الشارب، ومذهبنا أنه لا يحسد بمجرد ذلك لاحتمال أنه شربها جاهلاً كونها خمراً أو مكرهاً عليها أو غير ذلك من الأعذار المسقط للحدود، ودليل مالك هنا قروي لأن الصحابة اتفقوا على جلد الوليد بن عقبة المذكور في هذا الحديث، وقد يجيب أصحابنا عن هذا بأن عثمان ﷺ علم شرب الوليد فقتل بعلمه في الحدود وهذا تأويل ضعيف وظاهر كلام عثمان يرد على هذا التأويل والله أعلم.

(٤) وقوله: (ولم يحارها من تولي قارها) الحار الشديد المكروه والقار البارد المنيء الطيب وهذا مثل من أشمال العرب. قال الأصمعي وغيره: معناه ولم شدتها وأوساخها من تولي هنتها ولذاتها، والضمير عائد إلى الخلافة والولاية أي كما أن عثمان وأقاربه يتولون هنيء الخلافة ويتحصنون به يتولون نكدتها وقاذوراتها، ومعناه ليتول هذا الجلد عثمان بنفسه أو بعض خاصة أقاربه الأندنين والله أعلم.

(٥) وقوله: (وجد عليه) أي غضب عليه.

(٦) معنى هذا الحديث أنه لما ثبت الحد على الوليد بن عقبة قال عثمان ﷺ وهو الإمام لعلي على سبيل التكرم له وتفويض الأمر إليه في استيفاء الحد قم فاجلده أي أقم عليه الحد بأن تأمر من تسرى بذلك فقبل علي ﷺ ذلك فقال للحسن: قم فاجلده فامتنع الحسن فقال لابن جعفر فقبل فجلده وكان علي ماذوناً له في التفويض إلى من رأى كما ذكرناه.

(٧) قوله: (عن عبد الله الداناج) هو بالدال المهملة والنون والجيم ويقال له أيضاً الدانا بخذف الجيم والدناء بالهاء ومعناه بالفارسية العالم.

(٨) قوله: (وكل سنة) معناه أن فعل النبي ﷺ وأبي بكر سنة يعمل بها وكذا فعل عمر، ولكن فعل النبي ﷺ وأبي بكر أحب إلي.

(٩) وقوله: (وهذا أحب إلي) إشارة إلى الأربعين التي كان جلدها وقال للجلاد أمسك، ومعناه هذا الذي قد جلده وهو الأربعون أحب إلي من الثمانين، وفيه أن فعل الصحابي سنة يعمل بها وهو موافق لقوله ﷺ: ففعلكم يستي سنة الخلفاء الراشدين المهديين عضوا عليها بالنواجذ والله أعلم.

وأما الخمر فقد أجمع المسلمون على تحريم شرب الخمر، وأجمعوا على وجوب الحد على شاربها سواء شرب قليلاً أو كثيراً، وأجمعوا على أنه لا يقتل بشرها وإن تكرر ذلك منه. هكذا حكى الإجماع فيه الترمذي وخلائق، وحكى القاضي عياض رحمه الله تعالى عن طائفة شاذة أنهم قالوا

واختلف فيه على مسلم بن إبراهيم فقال ابن جريج عنه عن عبد الرحمن بن جابر عن رجل من الأنصار عن النبي ﷺ، وقال حصص بن مسيرة عنه عن جابر عن أبيه، قال الدارقطني في كتاب العلل: القول قول الليث ومن تابعه عن بكير، وقال في كتاب البيع: قول عمرو صحيح والله أعلم.

(٢) قوله ﷺ: «لا يجلد أحد فوق عشرة أسواط إلا في حد من حدود الله عز وجل» ضبطه يجلد بوجهين: أحدهما بفتح الياء وكسر اللام. والثاني بضم الياء وفتح اللام وكلاهما صحيح. واختلف العلماء في التعزير هل يقتصر فيه على عشرة أسواط فما دونها ولا تجوز الزيادة أم تجوز الزيادة؟ فقال أحمد بن حنبل وأشهب المالكي وبعض أصحابنا: لا تجوز الزيادة على عشرة أسواط.

وذهب الجمهور من الصحابة والتابعين ومن بعدهم إلى جواز الزيادة، ثم اختلف هؤلاء فقال مالك وأصحابه وأبو يوسف وعمر بن عبد العزيز والطحاوي: لا ضبط لعدد الضربات بل ذلك إلى رأي الإمام وله أن يزيد على قدر الحدود، قالوا: لأن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ضرب من نقش على خاتمه مائة وضرب صياً أكثر من الحد. وقال أبو حنيفة رضي الله عنه: لا يبلغ به أربعين. وقال ابن أبي ليلى: خمسة وسبعون وهي رواية عن مالك وأبي يوسف وعن عمر لا يجاوز به ثمانين. وعن ابن أبي ليلى رواية أخرى هو دون المائة وهو قول ابن شبرمة. وقال ابن أبي ذئب وابن أبي عبيد: لا يضرب أكثر من ثلاثة في الأدب. وقال الشافعي وجمهور أصحابه: لا يبلغ بتعزير كل إنسان أدنى حدوده فلا يبلغ بتعزير العبد عشرين ولا بتعزير الحر أربعين.

وقال بعض أصحابنا: لا يبلغ بواحد منهما أربعين. وقال بعضهم: لا يبلغ بواحد منهما عشرين، وأجاب أصحابنا عن الحديث بأنه منسوخ، واستدلوا بأن الصحابة رضي الله عنهم جاوزوا عشرة أسواط، وتأوله أصحاب مالك على أنه كان ذلك غصاً بزمان النبي ﷺ لأنه كان يكفي الجاني منهم هذا القدر وهذا التأويل ضعيف والله أعلم.

١٠- باب الخُذُودِ كَفَّارَاتٍ لِأَهْلِهَا

٤١- (١٧٠٩) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو بْنُ النَّاقِدِ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَأَبْنُ عُثَيْمٍ، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ (وَاللَّفْظُ لِعَمْرُو) قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ.

عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ، قَالَ: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي مَجْلِسٍ، فَقَالَ: «تُبَايَعُونِي عَلَى أَنْ لَا تُشْرِكُوا بِاللَّهِ شَيْئاً، وَلَا تَزْنُوا، وَلَا تَسْرِقُوا، وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ، فَمَنْ وَفَى^(١) مِنْكُمْ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ، وَمَنْ أَصَابَ شَيْئاً مِنْ ذَلِكَ فَعُوقِبَ بِهِ، فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ، وَمَنْ أَصَابَ شَيْئاً مِنْ ذَلِكَ فَسَرَّهُ اللَّهُ عَلَيْهِ فَأَمَرَهُ إِلَى اللَّهِ، إِنْ شَاءَ عَفَا عَنْهُ وَإِنْ

(١) أما أبو حصين هذا فهو بحاء مفتوحة وصاد مكسورة واسمه عثمان بن عاصم الأسدي الكوفي.

(٢) وأما عمير بن سعيد فهكذا هو في جميع نسخ مسلم عمير بن سعيد بالياء في عمير وفي سعيد وهكذا هو في صحيح البخاري وجميع كتب الحديث والأسماء ولا خلاف فيه، ووقع في الجمع بين الصحيحين عمير بن سعد بحذف الياء من سعيد وهو غلط وتصحيف إما من الحميدي وإما من بعض الناقلين عنه، ووقع في المذهب من كتب أصحابنا في المذهب في باب التعزير عمر بن سعد بحذف الياء من الاثنين وهو غلط فاحش والصواب إثبات الياء فيهما كما سبق.

(٣) وأما قوله: (إِنْ مَاتَ وَدَيْتَهُ) فهو بتخفيف الدال أي غرمت ديتته، قال بعض العلماء:

وجه الكلام أن يقال: فإنه إن مات ودَيْتَهُ بالفاء لا باللام وهكذا هو في رواية البخاري بالفاء.

(٤) وقوله: (إِنْ النَّبِيُّ ﷺ لَمْ يَسْأَلْهُ) معناه لم يسأله فيه حداً مضبوطاً، وقد أجمع العلماء على أن من وجب عليه الحد فجلده الإمام أو جلده الحد الشرعي فمات فلا دية فيه ولا كفارة لا على الإمام ولا على جلده ولا في بيت المال.

وأما من مات من التعزير فمذهبنا وجوب ضمانه بالدية والكفارة، وفي محل ضمانه قولان للشافعي أصحهما تحب ديتته على عاقلة الإمام والكفارة في مال الإمام. والثاني تحب الدية في بيت المال. وفي الكفارة على هذا وجهان لأصحابنا أحدهما في بيت المال أيضاً، والثاني في مال الإمام هذا مذيعنا، وقال جماهير العلماء: لا ضمان فيه لا على الإمام ولا على عاقلة ولا في بيت المال والله أعلم.

٣٩- () حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَهُ.

٩- باب قَدْرِ أَسْوَاطِ التَّعْزِيرِ

٤٠- (١٧٠٨) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عِيسَى، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي عَمْرُو^(١)، عَنْ بَكْرِ بْنِ الْأَشَجِّ، قَالَ: بَيْنَا نَحْنُ عِنْدَ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ، إِذْ جَاءَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ جَابِرٍ، فَحَدَّثَهُ، فَأَقْبَلَ عَلَيْنَا سُلَيْمَانٌ، فَقَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ جَابِرٍ، عَنْ أَبِيهِ.

عَنْ أَبِي بُرْزَةَ الْأَنْصَارِيِّ، أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا يُجْلَدُ أَحَدٌ فَوْقَ عَشْرَةِ أَسْوَاطٍ، إِلَّا فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ^(٢)». (وأخرجه البخاري: ٦٨٥٠، ٦٨٤٨، ٦٨٤٩).

(١) قال الدارقطني: تابع عمرو بن الحارث أسامة بن زيد عن بكير عن سليمان وخالفهما الليث وسعيد ابن أبي أيوب وابن لهيعة فرووه عن بكير عن سليمان عن عبد الرحمن بن جابر عن أبي بردة لم يذكره عن أبيه.

٤٤- () حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ (ح).

وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ، أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ أَبِي الْخَيْرِ، عَنِ الصَّنَابِجِيِّ.

عَنْ عِبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ، أَنَّهُ قَالَ: إِنِّي لَوْنُ النَّبِيِّاتِ الَّذِينَ بَاتِعُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، وَقَالَ: بَاتِعَانَهُ عَلَى أَنْ لَا تَشْرِكَ بِاللَّهِ شَيْئًا، وَلَا تَزْنِي، وَلَا تَسْرِقَ، وَلَا تَقْتُلَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ، وَلَا تَنْتَهَبَ، وَلَا تَعْصِي، فَالْجَنَّةُ، إِنْ فَعَلْنَا ذَلِكَ، فَإِنْ غَشِينَا مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا، كَانَ قَضَاءُ ذَلِكَ إِلَى اللَّهِ.

وَقَالَ ابْنُ رُمْحٍ: كَانَ قَضَاؤُهُ إِلَى اللَّهِ.

١١- باب جرح العجماء والمغدين والبشر جبار

٤٥- (١٧١٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَمُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ، قَالَا: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ (ح).

وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ وَأَبِي سَلَمَةَ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «الْعَجَمَاءُ»^(١) جَرَحُهَا جَبَّارٌ^(٢)، وَالْبُشْرُ جَبَّارٌ^(٣)، وَفِي الرِّكَازِ الْخُمْسُ». (أخرجه البخاري: ١٤٩٩، ١٩١٢).

(١) العجماء بالمد هي كل الحيوان سوى الأدمي، وسببت البهيمة عجماء لأنها لا تتكلم.

(٢) فأما قوله ﷺ: «العجماء جرحها جبار» فمحمول على ما إذا أتلقت شيئاً بالنهار أو أتلقت بالليل بغير تفريط من مالكها أو أتلقت شيئاً وليس معها أحد فهذا غير مضمون وهو مراد الحديث. فأما إذا كان معها سائق أو قائد أو راكب فأتلفت يدها أو برجلها أو فمها ونحوه وجب ضمانه في مال الذي هو معها سواء كان مالكا أو مستاجرا أو مستعيرا أو غاصبا أو مودعا أو وكلا أو غيره إلا أن تتلف آدمياً فتجب دية على عاقلة الذي معها والكفارة في ماله، والمراد بجرع العجماء إتلافها سواء كان بجرع أو غيره.

قال القاضي: أجمع العلماء على أن جنابة البهائم بالنهار لا ضمان فيها إذا لم يكن معها أحد، فإن كان معها راكب أو سائق أو قائد فجمهور العلماء على ضمان ما أتلقت. وقال داود وأهل الظاهر: لا ضمان بكل حال إلا أن يحملها الذي هو معها على ذلك أو يقصده، وجمهورهم على أن الضارية من الدواب كفرها على ما ذكرناه وقال مالك وأصحابه: يضمن مالكها ما أتلقت، وكذا قال أصحاب الشافعي: يضمن إذا كانت معروفة بالإفساد لأن عليه ربطها والحالة هذه، وأما إذا أتلقت ليلاً فقال مالك: يضمن صاحبها ما أتلقت.

وقال الشافعي وأصحابه: يضمن إن فرط في حفظها وإلا فلا. وقال

شاة عذبة». (أخرجه البخاري: ٤١٨، ٣٨٩٢، ٣٩٩٩، ٤٨٩٤، ٦٧٨٤، ٧٢١٣، ٧٤٦٨، ٦٨٠١، ٧٠٥٥، ٧١٩٩، ٧٤٦٨. وسأني بعد الحديث: ١٨٤٠).

٤٦- () حَدَّثَنَا عَبْدُ ابْنِ حُمَيْدٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

وَرَدَّ فِي الْحَدِيثِ، قَتْلًا عَلَيْنَا آيَةُ النَّسَاءِ: «أَنْ لَا يُشْرِكُنَّ بِاللَّهِ شَيْئًا»^(١) الْآيَةُ (المسحة: ١٢).

(١) أما قوله ﷺ: (فمن وفى) فتخفيف الفاء.

٤٣- () وَحَدَّثَنِي إِسْمَاعِيلُ بْنُ مَسْلَمٍ، أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ، أَخْبَرَنَا خَالِدٌ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَبِي الْأَشْعَثِ الصَّنَعَانِيِّ.

عَنْ عِبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ، قَالَ: أَخَذَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَمَا أَخَذَ عَلَى النَّسَاءِ: أَنْ لَا تَشْرِكَ بِاللَّهِ شَيْئًا، وَلَا تَزْنِي، وَلَا تَقْتُلَ أَوْلَادَنَا، وَلَا يَعْصِي^(١) بَعْضُنَا بَعْضًا، فَمَنْ وَفَى مِنْكُمْ فَاجِرَةٌ عَلَى اللَّهِ، وَمَنْ أَتَى مِنْكُمْ حَدًّا فَأَقِيمَ عَلَيْهِ فَهُوَ كَفَّارَتُهُ، وَمَنْ سَتَرَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ فَامْرَأَةٌ إِلَى اللَّهِ، إِنْ شَاءَ عَذْبُهُ، وَإِنْ شَاءَ غَفَرَ لَهُ». (أخرجه البخاري: ٣٨٩٣، ٦٨٧٣).

(١) وقوله: (ولا يعصيه) هو بفتح الياء والضاد المعجمة أي لا يستحب، وقيل لا يأتي بهتان، وقيل لا يأتي بنية. واعلم أن هذا الحديث عام مخصوص وموضع التخصيص قوله ﷺ: ومن أصاب شيئاً من ذلك إلى آخره المراد به ما سوى الشرك، وإلا فالشرك لا يغفر له وتكون عقوبته كفارة له، وفي هذا الحديث فوائد: منها تحريم هذه المذكورات وما في معناها. ومنها الدلالة للمعصية أهل الحق أن المعاصي غير الكفر لا يقطع لصاحبها بالنار إذا مات ولم يتب منها بل هو بمشقة الله تعالى إن شاء عفا عنه وإن شاء عذبه خلافاً للخوارج والمعتزلة، فإن الخوارج يكفرون بالمعاصي، والمعتزلة يقولون لا يكفر ولكن يجلد في النار، وسبقت المسألة في كتاب الإيمان مبسطة بدلائلها. ومنها أن من ارتكب ذنباً يوجب الحد فحد سقط عنه الإثم. قال القاضي عياض: قال أكثر العلماء الحدود كفارة استدلالاً بهذا الحديث، قال: ومنهم من وقف لحديث أبي هريرة ﷺ عن النبي ﷺ قال: «لا أدري الحدود كفارة قال: ولكن حليت عبادة الذي نحن فيه أصح إسناداً ولا تعرض بين الحديثين، فيحتمل أن حديث أبي هريرة قبل حديث عبادة فلم يعلم ثم علم. قال المازري: ومن نفيس الكلام وجزله قوله: ولا نعصي فالجنة إن فعلنا ذلك. وقال في الرواية الأولى: فمن وفى منكم فأجره على الله، ولم يقل فالجنة لأنه لم يقل في الرواية الأولى ولا نعصي وقد يعصي الإنسان بغير الذنوب المذكورة في هذا الحديث كشرب الخمر وأكل الربا وشهادة الزور، وقد يتجنب المعاصي المذكورة في حديث ويعطى أجره على ذلك وتكون له معاصي غير ذلك فيجازى بها والله أعلم.

أبو حنيفة: لا ضمان فيما أتلفته البهائم لا في ليل ولا في نهار، وجمهورهم على أنه لا ضمان فيما رعته نهاراً. وقال الليث وسحنون: يضمن.

(٣) والجبار بضم الجيم وتخفيف الباء الملهة.

(٤) وأما قوله ﷺ: «والمعدن جبار» فمعناه أن الرجل يحفر معدناً في ملكه أو في موات فيمر بها مار فيسقط فيها فيموت، أو يستاجر أجراً يعملون فيها فيقع عليهم فيموتون فلا ضمان في ذلك، وكذا البئر جبار معناه أنه يحفرها في ملكه أو في موات فيقع فيها إنسان أو غيره ويتلف فلان ضمان، وكذا لو استأجره لحفرها فوقعت عليه فمات فلا ضمان، فاما إذا حفر البئر في طريق المسلمين أو في ملك غيره بغير إذنه فتلف فيها إنسان فيجب ضمانه على عاقلة حافرها والكفارة في مال الحافر، وإن تلف بها غير الأدمي وجب ضمانه في مال الحافر.

٤٥- () وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَعَبْدُ الْأَعْلَى ابْنُ حَمَّادٍ، كُلُّهُمْ، عَنْ ابْنِ عَيْنَةَ (ح).

وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ (يَعْنِي ابْنَ عِيسَى)، حَدَّثَنَا مَالِكٌ.

كَلَاهُمَا، عَنِ الزُّهْرِيِّ، بِإِسْنَادِ اللَّيْثِ، مِثْلَ حَدِيثِهِ.

٤٥- () وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَلَةُ، قَالَا: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ ابْنِ الْعُسَيْبِ وَعَبِيدِ اللَّهِ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، بِمِثْلِهِ.

٤٦- () حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ ابْنُ الْمُهَاجِرِ، أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ أَيُّوبَ ابْنِ مُوسَى، عَنْ الْأَسْوَدِ ابْنِ الْعَلَاءِ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، أَنَّهُ قَالَ: «الْبُتْرُ جَرْحُهَا جَبَّارٌ، وَالْمَغْدِينُ جَرْحُهُ جَبَّارٌ، وَالْعَجَمَاءُ جَرْحُهَا جَبَّارٌ، وَفِي الرِّكَازِ الْخُمْسُ»^(١). [أخرجه البخاري: ٦٩١٣، ٢٣٥٥].

(١) وأما قوله صلى الله عليه وسلم: «وفي الركاك الخمس» فنبه تصريح بوجوب الخمس فيه وهو زكاة عندهما، والركاك هو دفين الجاهلية، وهذا مذهبنا ومذهب أهل الحجاز وجمهور العلماء. وقال أبو حنيفة وغيره من أهل العراق: هو المعدن وهما عندهم لفظان مترادفان. وهذا الحديث يرد عليهم لأن النبي صلى الله عليه وسلم فرق بينهما وعطف أحدهما على الآخر، وأصل الركاك في اللغة الثبوت والله أعلم.

٤٦- () وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ ابْنُ سَلَامٍ الْجُعْفِيُّ، حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ (يَعْنِي ابْنَ مُسْلِمٍ) (ح).

وَحَدَّثَنَا عَيْدُ اللَّهِ ابْنُ مُعَاذٍ، حَدَّثَنَا أَبِي (ح).

وَحَدَّثَنَا ابْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ جَعْفَرٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ.

كَلَاهُمَا، عَنْ مُحَمَّدِ ابْنِ زَيَْادٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِمِثْلِهِ.